

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٢٦**

الخميس ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فابيوس/السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد موراليس كابرال
	توغو	السيد أوهين
	جنوب أفريقيا	السيد سانغو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	كولومبيا	السيدة أولغوين كويار
	المغرب	السيد العثماني/السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيغ
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدَّم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1247506 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن والجمهورية العربية السورية وتركيا والعراق ولبنان للمشاركة في هذا الاجتماع.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، للمشاركة في هذا الاجتماع.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، والسيد غوتيريس، والوزراء من الأردن وتركيا وتوغو والعراق ولبنان وكولومبيا والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة لنائب الأمين العام، يان إلياسون،.

نائب الأمين العام (تكلم بالفرنسية): في البداية، أسمحوا لي بأن أنقل تحيات الأمين العام، الذي يحضر حاليا قمة حركة عدم الانحياز في طهران. وإنني أتكلم اليوم بالنيابة عنه.

سأتكلم أساسا عن الحالة الإنسانية والأمنية في سوريا، إذ إن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غوتيريس، سيتناول تفاقم الأزمة الناجمة عن موجات نزوح اللاجئين السوريين إلى البلدانالمجاورة.

(تكلم بالإنكليزية)

هناك أكثر من ٢,٥ مليون شخص، بمن فيهم اللاجئون من فلسطين والعراق، هم الآن في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية داخل سوريا. وهذا أكثر من ضعف العدد الذي أبلغت عنه وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري أموس إلى مجلس الأمن، في آذار/مارس.

وتشمل الاحتياجات الأكثر إلحاحا المياه والصرف الصحي والغذاء والمأوى والبطاطين والرعاية الصحية. إن أقل من نصف مرافق الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات في سوريا يعمل حاليا بكامل طاقته. إن تدمير مصانع الأدوية ومرافق التخزين تسبب في شح الأدوية والمعدات. وفي الوقت نفسه، فإن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية في ازدياد.

لقد أصبح الوصول إلى المرافق الصحية أمرا صعبا أو مستحيلا في بعض المناطق بسبب العنف ونقاط التفتيش ونقص الوقود. وزادت أسعار المواد الغذائية ثلاثة أضعاف في بعض المناطق. أصبح عدد كبير من السوريين من المشردين داخليا وتعولهم الأسرة أو الأصدقاء ولجأ أكثر من ١,٢ مليون شخص آخر إلى المباني العامة مثل المدارس والمساجد التي تفتقر إلى المياه والمرافق الصحية المناسبة.

واستجابة لذلك، ورغم القتال الدائر والعنف المتصاعد، تتمكن وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب والهلال الأحمر وشركاؤهم من المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى مزيد من الناس في مزيد من الأماكن كل شهر. وفي تموز/يوليه، وصل توزيع الأغذية من برنامج الأغذية العالمي من خلال الهلال الأحمر العربي السوري وشركائه المحليين إلى ٨٢٠ ٠٠٠ شخص في أنحاء سوريا، مقارنة مع ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في نيسان/أبريل. نحن نصل إلى أعداد من الناس أكثر من أي وقت مضى ونقدم إمدادات غير غذائية ومجموعات

الأدوات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي. لكن – وأشدد على ”لكن“ – مع ازدياد حدة الصراع، فإن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة يتجاوز بوضوح قدرتنا على تقديم المساعدة. نقوم حاليا بتنقيح خطة الاستجابة الإنسانية لكي نتمكن من مساعدة ما يصل إلى ٢,٥ مليون شخص.

لكن الحكومة والمعارضة اختارتا طريق المواجهة المسلحة، دون أي أفق فوري لوضع حد للقتال أو تسوية النزاع. لا يزال الفرار من الجيش والحكومة مستمرا فيما تقصي وحشية الاستجابة العسكرية للحكومة قطاعات متزايدة من السكان. إن تدفقات الأسلحة من الخارج تصل على ما يبدو إلى الجانبين. واشتدت حدة العمليات العسكرية وتشمل جميع المدن الرئيسية. وازداد القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة والدبابات والأصول الجوية.

يواجه المدنيون وغير المقاتلين، بمن فيهم النساء والأطفال، القتل بشكل منهجي. هناك تقارير تكاد تكون يومية تفيد بوقوع الأعمال الوحشية، ومؤخرا في داريا. إن هذه التقارير الأخيرة باحتمال حدوث جرائم حرب تدعو إلى القلق الشديد، وينبغي أن تعطينا جميعا دفعا جديدا للعمل الرامي إلى إنهاء هذا الكابوس. لا بد من محاسبة أولئك المسؤولين في الحكومة والقوات العسكرية، وكذلك جماعات المعارضة المسلحة، عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

إن انسحاب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا ومراقبيها اكتمل الآن تقريبا. وخلال فترة نشرها، قدمت البعثة معلومات واضحة ومحققة وكانت على اتصال مع جميع الأطراف في ظل ظروف صعبة. وإنني أثني على أولئك الذين عملوا في ظل ظروف معقدة وخطيرة.

ومع تدهور الظروف، فإننا نرى عواقب خطيرة بالنسبة لجيران سوريا. وننظر ببالغ القلق، بل والجزع، إلى الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحرك أعداد كبيرة من اللاجئين من سوريا إلى البلدان المجاورة. يجب تحديد هذه الآثار ومعالجتها. إن الحكومات المتضررة، التي فتحت بكرم حدودها وقبلت تحمل المسؤولية عن إيواء من لجأ إليها، بحاجة إلى دعم عاجل.

هناك الآن أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ لاجئ سوري في العراق والأردن ولبنان وتركيا. يشكل هذا عبئا ثقيلا على السلطات والمجتمعات المحلية ويهدد بآثار خطيرة مزعزعة للاستقرار. يجب منع انتشار الصراع والعنف إلى البلدان المجاورة. ونحث جميع الأطراف في سوريا والبلدان المجاورة على الامتناع عن اتخاذ إجراءات عبر الحدود من شأنها أن تزيد من حدة التوتر. وفي هذا السياق، أدعو باسم الأمين العام، إلى الإفراج عن جميع الذين اختطفوا أو المحتجزين كرهائن، في سوريا وفي أماكن أخرى.

هذه هي البيئة الصعبة التي يبدأ الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، العمل فيها. ونرحب بوجوده هنا اليوم ونحن ممتنون لأنه قد قبل هذه المسؤولية المهمة والثقيلة. من الضروري أن يوحد المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، صفوفه خلفه وخلف الجهود التي يبذلها. إن المسارات الدبلوماسية المنفصلة لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية.

واستجابة للضغوط الإنسانية المتزايدة، يتعين علينا أن نعالج على سبيل الاستعجال مسألتين رئيسيتين. المسألة الأولى، هي وصول المساعدات الإنسانية. قام الهلال الأحمر العربي السوري بعمل رائع، لكن من الواضح أنه يواجه أعباء تفوق طاقته. نحن بحاجة لأن تأذن الحكومة لمزيد من المنظمات

الدولية غير الحكومية بالعمل في البلد. وسوف تحتاج وكالات الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق وجودها.

وفي الوقت نفسه، يتعين تحسين الأمن. إن استجابتنا مقيدة بالعقبات، منها المرتبط بالنزاع وأخرى مرتبطة بالزيادة في الجريمة والاختطاف والهجمات على المركبات. أحث الدول الأعضاء على أن تشدد للحكومة وجماعات المعارضة على إلحاحية ضمان الأمن لوكالات المعونة العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهما والسماح بالوصول الآمن للمدنيين ولأغراض الإجلاء.

والمسألة الثانية هي التمويل. حتى الأمس، لم يتحقق سوى نصف تمويل خطة الاستجابة الإنسانية البالغ حجمها ١٨٠ مليون دولار. لم تحصل بعض القطاعات الحيوية على أي تمويل على الإطلاق تقريبا. ينبغي أن ترتقي الجهات المانحة على سبيل الاستعجال إلى مستوى هذه الحتمية الإنسانية. مئات الآلاف من الأرواح في خطر.

ومع استمرار الصراع، تخاطر سوريا بتقويض مؤسسات الدولة وفقدان تراثها الثقافي والتاريخي. إن تلاحم مجتمعها المتنوع في خطر. وستكون لهذا آثار عميقة على الشعب السوري وبالنسبة لبلدان المنطقة والعالم. إن الدمار الواسع النطاق والمآسي الإنسانية والانتهاكات التي نشهدها نتيجة مباشرة لزيادة العسكرة غير المسؤولة للصراع. إن السوريين بحاجة إلى أسلحة أقل، لا أكثر. إن الجهات التي تزود الحكومة أو المعارضة المسلحة بالأسلحة أو المعدات أو الأموال، تنشئ حلقة مفرغة من العنف وتمهد الطريق أمام المزيد من المعاناة والفوضى. على الدول الأعضاء التي تحظى بنفوذ لدى الحكومة السورية أو قوات المعارضة التزام بوضع حد للقتل وتشجيع إيجاد حل سلمي للصراع.

وأخيرا، نلاحظ الدعوات الأخيرة إلى إنشاء الممرات الإنسانية أو المناطق العازلة داخل سوريا حيث، يقال، أن المدنيين يمكن أن يجدوا ملاذا من العنف. تثير هذه المقترحات تساؤلات خطيرة وتتطلب النظر فيها بشكل متأن وجاد.

(تكلم بالفرنسية)

يحتاج الشعب السوري إلى المساعدات الإنسانية. لكن الأزمة الحالية، في نهاية المطاف، لن تحل في حالة عدم وجود عملية سياسية ذات مصداقية. ينبغي أن تحظى هذه العملية بدعم مجتمع دولي موحد، بما يسمح بإنهاء أعمال العنف ويتيح عملية انتقال سياسي يضطلع بها السوريون أنفسهم. لقد حان الوقت لكي تضع جميع الأطراف في سوريا وفي الخارج مصالح الشعب السوري وكرامته وحقوق الإنسان الخاصة به أولا. إن الشعب السوري اليوم هو ضحية الانقسام والدمار والمعاناة، في حين أن كل ما يصبو إليه ليس إلا العيش في سلام والتمتع بالحقوق والحريات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): لسوريا تاريخ طويل وسخي في توفير الملجأ للذين يحتاجون إلى مأوى، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين. من المحزن الآن بصفة خاصة أن نرى الكثير من المواطنين السوريين يفقدون أرواحهم ويقتلعون من ديارهم ويحاصرون في مناطق الحرب.

حتى يوم أمس، غادر ٢٢٩ ٠٠٠ شخص البلد وطلبوا التسجيل كلاجئين في الدول المجاورة. إن هذا العدد يزداد بسرعة. تستهلك جميع أنواع الأصول بسرعة وتتجزأ شبكات الدعم الاجتماعي. بالنسبة للكثيرين، فإن التحول إلى لاجئ هو السبيل الوحيد للبقاء على قيد الحياة.

ما برح عدد السوريين الذين يصلون كل يوم إلى تركيا يزداد بشكل كبير. ومع الشكر للحكومة التركية، يجري حاليا

استضافة أكثر من ٠٠٠ ٨٠ سوري في المخيمات والمباني العامة في جنوب شرق البلد. ومع احتدام القتال، يزداد الضغط على نقاط التفتيش الحدودية، مع انتظار آلاف الأشخاص بينما يجري إعداد مواقع جديدة – كما هو الحال في الوقت الحاضر.

وفي الأردن، فإن عدد اللاجئين الذين يصلون كل يوم في ازدياد أيضا. في وقت سابق هذا الأسبوع، وصل أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص في غضون ٣٠ ساعة.

ولقد تم الآن تسجيل نحو ٠٠٠ ٧٢ من اللاجئين السوريين. وفي المجموع، تقدّر الحكومة أن هناك الآن في البلد حوالى ٠٠٠ ١٨٠ سوري أكثر مما كانوا عليه منذ بداية الأزمة. ومعظم هؤلاء تتم استضافتهم لدى المجتمعات المحلية، ولكن وفقا لقرار اتخذته السلطات، هناك ما يزيد على ٠٠٠ ٢١ من الوافدين مؤخرا يجري استيعابهم في مخيم الزعتري للاجئين المنشأ حديثا.

إن عدد اللاجئين السوريين في لبنان المسجلين أو الذين ينتظرون تسجيلهم يتجاوز الآن ٠٠٠ ٥٧ لاجئ. وقد تم استيعابهم إلى حد كبير في المجتمعات المحلية، إلى جانب عدة آلاف آخرين لم يطلبوا المساعدة حتى الآن. وتبذل الجهود حاليا مع الحكومة لتوسيع نطاق خيارات السكن، لأن الأسر المضيفة باتت حافلة باللاجئين، والمدارس التي تأوي مئات عديدة منهم من المقرر إعادة فتحها قريبا.

وفي العراق، البلد الذي يسعى جاهداً للانتقال من الصراع إلى تحقيق الاستقرار، بلغ عدد اللاجئين السوريين الآن أكثر من ٠٠٠ ١٨ لاجئ.

وفي هذه البلدان الأربعة، يقوم تعاون مثالي بين الحكومات، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

كما سعت أعداد أصغر من المواطنين السوريين الى طلب الحماية خارج المنطقة، في مناطق مثل شمال أفريقيا وأوروبا. وأشعر بحزن عميق إزاء غرق عدد من السوريين، بمن فيهم الأطفال، في البحر الأبيض المتوسط في وقت سابق من هذا الأسبوع.

إن أكثر العواقب مأساوية للأزمة باتت محسوسة داخل سوريا نفسها. وتواصل جمعية الهلال الأحمر العربي السوري، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، القيام بأعمال استثنائية في ظل ظروف عسيرة للغاية، على الرغم من تخطي طاقتها إلى حد كبير. والأنشطة الإنسانية، كما لوحظ، تعوقها بشدة قيود على الوصول والتمويل.

وتستمر مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في بذل الجهود الرامية إلى توفير الحماية والمساعدة للاجئين العراقيين وغيرهم من طالبي اللجوء في سوريا. والتزام الشعب السوري والسلطات السورية بالحفاظ على حيّز اللجوء جدير بالثناء. ومع ذلك، يتعرض اللاجئون إلى انعدام الأمن بشكل متزايد، مما يحد أيضاً من وصولهم إلى مكاتبنا ويقيد حركة الموظفين. وهناك قرابة ٣١٠٠٠ عراقي عادوا الآن إلى بلدهم منذ تصاعد اعمال العنف في منتصف تموز/يوليه، في حين أن العمال المهاجرين ورعايا البلدان الثالثة الأخرى يعانون أيضا من العسر الشديد.

أمّا اللاجئون الفلسطينيون في سوريا فيقعون ضمن ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وزملاؤنا في الأونروا بحاجة إلى تمويل لتوسيع نطاق برامج المساعدة، وهم يقدرون جداً الحماية المؤقتة التي توفرها الدول المجاورة لعدد قليل نسبيا من الذين أجبروا على الفرار.

ونزوح اللاجئين يؤثر تأثيرا كبيرا على المجتمع والاقتصاد والأمن في البلدان المضيفة. فهناك آلاف الأسر العراقية

والأردنية واللبنانية والتركية تتشاطر منازلها ومواردها الضئيلة على نحو متزايد مع الأقارب والأصدقاء، ولكن في معظم الاحوال مع الغرباء الذين تم تشريدهم. ووصول اللاجئين على نطاق واسع يكلّف تكلفة اقتصادية كبيرة ويؤدي إلى عواقب اجتماعية معقدة، وله تأثير خطير على البنية التحتية المحلية والبيئة. والضغط الحاد على الموارد المائية في الأردن مجرد مثال واحد على ذلك.

إن كل ذلك يحدث في البلدان التي يتأثر أمنها القومي بالمضاعفات الناجمة عن الأزمة الحالية. وبإبقاء البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية حدودها مفتوحة أمام اللاجئين في بيئة معقدة وصعبة كهذه، تكون هذه البلدان مثالاً إيجابيا جداً للعالم. ومع ذلك، فإن قدراتها موضع اختبار شديد. ويجب على وجه السرعة تعزيز التضامن الدولي دعما للسخاء الذي تتحلى به.

والتزام تلك البلدان بحماية اللاجئين يعزز المبدأ المعترف به دوليا وهو أن لجميع البشر الحق في التماس اللجوء والتمتع به في دولة أخرى. هذا هو الحق الذي يجب ألاّ يكون عرضة للخطر، على سبيل المثال من خلال إنشاء ما يسمى بالملاذات الآمنة أو اتخاذ ترتيبات أخرى مماثلة. ولقد أظهرت التجربة المريرة أنه من النادر توفير الحماية والأمن على نحو فعال في تلك المناطق. ومع ذلك، من الواضح أن المساعدة الإنسانية الاكثر فعالية داخل الجمهورية العربية السورية قد تؤدي الى خفض كبير في أعداد المجبرين على الفرار عبر الحدود.

وفيما يشتد الصراع، يجري اختبار قدرة النظام الدولي على الاستجابة بطرق عديدة. وفي هذا الصدد، أود أن اختتم كلامي بتوجيه النداءات التالية.

أولاً، أدعو جميع أطراف الصراع الى توفير وصول المساعدات الإنسانية دون قيود داخل الجمهورية العربية السورية بغية تمكين العاملين في المجال الإنساني من توفير الحماية والمساعدة دون تمييز، وفقا للمبادئ الإنسانية.

ثانياً، أود أن أناشد أطراف الصراع الاستمرار في احترام وتوفير الحماية للاجئين العراقيين والفلسطينيين وغيرهم من اللاجئين داخل الجمهورية العربية السورية. ونحن جميعا ندرك الطابع المعقد لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على البلدان في المنطقة. ويجب بأي ثمن تجنب الوضع الذي تضطر فيه أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الفرار.

ثالثاً، أود أن ادعو إلى تعزيز الدعم الدولي لجميع ضحايا الصراع. وأحث جميع الدول على أن تستجيب بإيجابية للنداءين اللذين سيصدران عن المجتمع الإنساني قريبا لتوفير تمويل إضافي في بلدان اللجوء وداخل الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، إن تقديم الدعم المباشر للضحايا لا يكفي. فالتضامن الدولي يجب ترجمته إلى تقاسم الأعباء وتقاسم المسؤوليات بصورة فعالة، مع توفير الدعم الهادف للحكومات والمجتمعات المحلية في البلدان التي تستضيف اللاجئين.

رابعاً، أطلب الى جميع الدول في المنطقة وخارجها مواصلة توفير الحماية للسوريين الفارين من بلدهم، وكفالة طابع اللجوء المدني والإنساني، وفقا للقانون الدولي.

أخيراً، يجب أن نعترف بأنه ليس هناك حل إنساني للأزمة السورية. إذ ليس بالإمكان الانتهاء من الحالة الإنسانية الطارئة إلاّ عن طريق حل سياسي يؤدي إلى تحقيق السلام. ومثلما أثبت التاريخ بوضوح في منطقة الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، ليس من مصلحة أحد أن يُترك الصراع السياسي وما ينجم عنه من محنة للاجئين بدون حل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناصر جوده، وزير خارجية الأردن.

السيد جوده (الأردن): سيدي الرئيس، بادىء ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على تولي فرنسا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر في هذا الظرف الحساس، وأن اشكركم على دعوتكم لعقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري للتداول وللبحث في الأوضاع المأساوية والمؤسفة في سوريا. وهي أحداث امتدت تداعياتها بالفعل لتتجاوز حدود سوريا إلى دول الجوار. ومن هنا فإني أتوجه بالشكر إلى الوزير فابيوس على دعوة دول جوار سوريا، بمن فيها بلدي الأردن للمشاركة في هذه الجلسة.

من المؤسف والمؤلم لنا جميعاً الإقرار بأن الأوضاع المأساوية التي تعيشها سوريا منذ أكثر من عام ونصف ما زالت مستمرة، لا بل فإنها تزداد سوءا وتدهورا، كما أن نزيف الدم طوال هذه المدة ما زال متدفقا ومنهمرا بغزارة، ومن المؤسف أنه تطور وأخذ منحى تصاعديا. فقد أضحت أعداد الذين يُقتلون من أبناء وبنات سوريا، ومن جميع الفئات العمرية والمجتمعية والجنسانية، تصل إلى المئات يوميا، كما أن وتيرة العنف المتصاعد ازدادت ضراوة واضطراما، مما دفعت مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري إلى النزوح إلى خارج سوريا طلبا للنجاة من العنف والأمن من الخوف والإطعام من الجوع.

إن ما نشهده اليوم في سوريا تجاوز كونه مخاوف افتراضية ونظرية من انزلاق سوريا إلى أتون نزاع وحرب أهلية، فمع تسارع وتيرة العنف والقتل واتساع نطاقها، بدأنا نستبين شواهد ووقائع مادية محسوسة لمظاهر تنهش نسيج الوئام الاجتماعي والسلم الأهلي في سوريا، وتُقوض تماسكها المجتمعي ووحدتها الوطنية. وهذا الخطر الداهم والتهديد الكبير يحتمان علينا جميعا القيام بعمل فوري وحازم للحيلولة دون انجراف سوريا نحو منزلقات حرب أهلية وطائفية لا تُبقي ولا تذر، وتخلف آثارا وعواقب تتجاوز حدود سوريا وبشكل قد يؤدي إلى تعريض الاستقرار الإقليمي لاهتزازات كبيرة.

لقد عبَّر جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في أكثر من مناسبة، بما فيها عند مخاطبة جلالته لقمة منظمة التعاون الاسلامي في مكة المكرمة منذ نحو أسبوعين، عما ينتابنا من مخاوف شديدة في الأردن جراء استمرار تردي الحالة في سوريا وعن المخاوف التي تعترينا جراء تداعياتها المحتملة وما تنذر به تلك الحالة من عواقب. إن موقفنا في المملكة الأردنية الهاشمية واضح وجلي، فنحن نؤمن بوجوب التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، على الرغم من أننا نعترف بأن الوقت يدركنا في هذا الصدد، وأن تسارع وتيرة الأحداث يُغلق نافذة هذا الحل. ونرى أن هذا التوجه هو الوسيلة الناجعة المثلى، إن لم تكن الوحيدة لحل الأزمة في سوريا. وفي رأينا أن هذا الحل السياسي يجب أن يتضمن إطارا انتقاليا يبدأ تنفيذه فورا ويفضي إلى تحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري وتلبية طموحاته التي قدم في سبيلها الدماء والتضحيات. ونقدر بأن هذا الحل من شأنه أن يضمن ويصون استقلال سوريا السياسي ووحدتها ترابها، ويعمل على رأب أي تصدعات حدثت في نسيجها الاجتماعي وتماسك شعبها، أو قوضت سلمها الأهلي. ونرى بأن الحل السياسي وتنفيذه يجب أن يسيرا بالتوازي مع وقف العنف الذي يمثل الخطوة الأولى في الخطوات والنقاط الست التي تضمنتها خطة السيد كوفي عنان، المبعوث الدولي السابق المشترك لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ولا يسعني هنا إلا أن اغتنم هذه المناسبة لتوجيه الشكر والتقدير له على جهوده الكبيرة التي بذلها خلال فترة توليه مهمته بكفاءة عالية، كما أغتنمها فرصة للأعراب عن التقدير والشكر للسيد الأخضر الإبراهيمي لقبوله التكليف المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد، اشدد على أننا في الأردن نسانده بالكامل، ونأمل أيضا أن يسانده

المجتمع الدولي بشكل فاعل وموحد في مهمته الصعبة. ونعلق الأمل على كفاءته المشهود لها وخبرته الواسعة لتسهيل انتقال سياسي يأتي ثمرة توافق سوري شامل وحصري بحيث يعيد إلى سوريا استقرارها، ويحافظ على مُقّدرات الوطن السوري، ويدرأ عنه أي آفاق لأي تدخلات عسكرية وخارجية. ولعل مجلس الأمن، الذي لم يتمكن من التوصل إلى موقف موحد والحديث بصوت واحد فيما يتعلق بالجانب السياسي، يستطيع أن يتحدث بصوت واحد ويتخذ إجراءات موحدة لمعالجة الوضع الإنساني الناجم عن هذه الأزمة السياسية.

إننا في الأردن، كوننا الأقرب إلى سوريا الأرض والجغرافيا والشعب والوجدان، فإننا الأكثر تأثرا بما يصيبها ويصيب أهلها الأعزاء وشعبها الحبيب العريق الشقيق. وبصورة مماثلة، فإننا إذ ندين بدون تحفظ وبكل وضوح استمرار القتل ونزيف الدم في سوريا وندعو إلى وقفه فورا وإلى تحقيق طموحات الشعب السوري التي بذل الدم الغالي في سبيل تحقيقها، نرفض أي انتهاك لاستقلال سوريا السياسي أو تهديد لوئامها المجتمعي وسلمها الأهلي. ونرفض أيضا ونُدين المقاربات والمنهجية المتبعة في سوريا والتي حملت ما يقارب مائة وثمانين ألف مواطن سوري شقيق على عبور الحدود واللجوء إلى الأردن طلبا للأمن والأمان والنجاة.

على الرغم مما نمر به من ضائقة اقتصادية ومالية صعبة ومحدودية مواردنا في الأردن، وخاصة من حيث المياه والطاقة، فإننا انطلاقا مما يمليه علينا الواجب، وعن طيب خاطر وعلى خلفية ارتباطنا العضوي بأعمق الأواصر مع الشعب السوري الشقيق، نتقاسم مع الأشقاء السوريين هذه الموارد المحدودة أصلا، ونشرع أمامهم أبواب المدارس والمشافي لتقديم الخدمات المجانية لهم أسوة بالمواطنين الأردنيين. والآن، وفي هذه الاثناء التي أتشرف خلالها بمخاطبة هذا المجلس الموقر، فإننا في الأردن نقترب من ساعات الذروة الليلية لعبور من يقصدنا من الأشقاء السوريين عبر السياج الحدودي. وقد يصل عدد السوريين الذين قصدوا الأردن إلى مائة وست وثمانين ألف شخص مع نهاية كلمتي هذه، وربما يصل العدد إلى مائة وثمانية وثمانين ألف شخص مع نهاية جلسة هذا المجلس الموقر اليوم، وذلك قياسا على الأعداد التي عبرت السياج الحدودي إلى الأراضي الأردنية في الأيام الأربعة الأخيرة، إذ عبر خلال تلك الأيام الأربعة وحدها اثنا عشر ألفا.

ولا بد لي من الإشارة إلى أننا في الأردن، وبالرغم من التحديات التي نواجهها والتي أشرت إليها بسبب شح مواردنا في الأحوال العادية، لم نلجأ حتى الآن إلى اتخاذ أية تدابير مانعة أو مقيدة إزاء هذه الأعداد المتنامية، إلا أننا نقترب سريعا من الوصول إلى ما يفوق بالفعل أضعاف طاقتنا الاستيعابية، وما يترتب على هذا التدفق البشري من آثار اجتماعية وأمنية وآثار تمس بالنظام العام ومقتضياته والأمن العام بمفهومه الواسع، الأمر الذي سيضطرنا من منطلق مسؤولياتنا إزاء شعبنا وأمنه أن نتخذ إجراءات تقييدية تفرضها علينا كثافة التدفق البشري النازح من سوريا لأراضينا، ومن هذا المنبر ومن على هذا المقعد أطالب المجتمع الدولي بمساعدتنا في التصدي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والصحية والمعيشية والتعليمية لهؤلاء الأشقاء السوريين الذين قصدونا ولا قبل لنا بها وحدنا. وفي هذا السياق، اتقدم بالشكر للدول والهيئات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي بادرت إلى تقديم ما تيسر لها من مساعدة لنا للتصدي للأعباء المترتبة على هذا التدفق البشري إلى أراضينا. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الحكومة الأردنية قد وجهت نداء مشتركا مع منظمة الأمم المتحدة يبين جوانب الاحتياجات وأولوياتها إزاء الأشقاء المتواجدين في الأردن، وسأزودكم بنسخ من ذلك النداء لمن يرغب في الاسترشاد به في تقديم المساعدة لنا.

أؤكد على أننا ندعم أي توجه يرمي إلى تقديم المساعدات الإنسانية لمحتاجيها من السوريين داخل الأراضي السورية وفقا للإجراءات والآليات الدولية المتعارف عليها في هذا الصدد. وأشدد على أن أي مقاربة ترمي إلى تقديم وترشيد العون الإنساني للسوريين في سوريا يجب أن تتضمن أيضا بعدا لمساعدة الأردن في تلبية احتياجات السوريين الذين قصدوه، لا سيما في القطاعات الصحية والتعليمية وقطاع البنى التحتية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن المعاناة الإنسانية تقتضي من المجتمع الدولي رص صفوفه وتقديم المساعدة للتغلب على المأساة الإنسانية في سوريا، وتقتضي منا جميعا أن نكون ملتزمين بذلك. فإخواننا وأخواتنا من السوريين في الأردن وفي تركيا وفي البلدان المجاورة الأخرى بحاجة ماسة إلى المساعدة الجادة. والبلدان التي تستضيفهم بأمس الحاجة للمساعدة اللوجستية وغير ذلك من المساعدة للتغلب على المأساة الإنسانية.

لقد كانت مبادرتكم هذه إلى دعوة دول الجوار لحضور هذا الاجتماع الهام مبادرة موفقة وحكيمة. أرجو أن تستمر وبشكل دوري مما يمكننا، بوصفنا وزراء، من تداول وبحث آخر المستجدات والتطورات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد داوود أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا للرئاسة الفرنسية ولكم، شخصياً، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية التي تعقد في توقيت مؤات بشأن سوريا، وعلى دعوتنا، نحن دول الجوار التي تتحمل وطأة الأزمة في سوريا. وأعرب عن تقديرنا أيضاً ليان إلياسون، نائب الأمين العام، ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، أنطونيو غوتيريس، لإحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين والشاملتين بشأن الحالة.

حين تلقيت الدعوة إلى هذا الاجتماع، قررت الحضور دون أي تردد، فهذا اجتماع لمجلس الأمن، الهيئة الأولى المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، يعقد بشأن المسألة السورية التي ما فتئت تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والعالميين لفترة طويلة. وكان يبدو لي أن الاجتماع سيكون على جانب كبير من الأهمية لأن مجلس الأمن نظمه بعد غياب العمل والعزم المطلوبين لوضع حد للوحشية وإراقة الدماء المستمرين في سوريا طوال الـ ١٨ شهراً الماضية.

وما شجعني بصفة خاصة أن البعد الإنساني، الذي يتطلب عملاً عاجلاً، سيطرح على جدول الأعمال، ومن ثم فقد راودني الأمل فى أن المجلس، أخيراً، سيتكلم بصوت واحد لاتخاذ خطوات تأخرت كثيراً في سياق المسألة الإنسانية. ولعلي أخطأت في توقعاتي، فقد فهمت أن المجلس اليوم لن يتمكن، مرة أخرى، من اتخاذ موقف موحد لوضع حد للمأساة الإنسانية. وهذا الاجتماع لن ينتهي حتى ببيان رئاسي أو صحفي، ناهيك عن قرار حازم.

والأدهى من ذلك أنه لم يُمثل جميع أعضاء المجلس في هذا الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية. وإن كان يؤسفني غياب بعض زملائي، إلا أنني أود أن أُغلِّب الظن بأن عدم مشاركتهم ليس مؤشراً لمستوى اهتمامهم وقلقهم إزاء التطورات في سوريا.

والحالة في سوريا لا تحتاج إلى المزيد من الوصف. فكل شيء يحدث أمام أعيننا. وفي كل يوم ترتكب مجزرة جديدة ضد الشعب السوري. وقد بدأ النظام الآن يستخدم الطائرات المقاتلة ضد الشعب في المدن، علاوة على استخدام المدفعية الثقيلة والدبابات.

إلى متى سنجلس ونكتفي بالمشاهدة بينما يُباد جيل بأكمله بالقصف العشوائي والاستهداف الجماعي المتعمد، مثلما حدث في أعزاز وحلب؟ يجب ألا يغيب عن بالنا أننا إذا لم نعمل ضد هذه الجرائم ضد البشرية التي تقع أمام ناظرينا، سنصبح شركاء في تلك الجرائم.

علينا أن نسأل أنفسنا إن كان ضميرنا مرتاح لهذا التقاعس. علينا أن نسأل أنفسنا كيف سنشرح هذا التقاعس للأجيال القادمة ونحن ندعوها إلى الاستقامة والأخلاق الحميدة. هل نحن بحاجة حقاً للعودة إلى تجارب التسعينيات وما قبلها وأن نكرر نفس الأخطاء؟ إننا نعرف جيداً ثمن المماطلة– سربرينيتشا وحلبجة وغزة. ففي كل تلك الحالات، فقدنا مدنيين. ودخلت كل تلك الحالات سجلات التاريخ كرموز للثمن الفادح الذي دفعه السكان المدنيون لأن مجلس الأمن لم يتصرف في حينه. ولسنا بحاجة إلى أن نطيل تلك القائمة المشينة أكثر من ذلك.

لقد أقر الأمين العام بان كي – مون خلال زيارته الأخيرة للبلقان بأن ''علينا أن نتعلم من دروس سربرينتشا.'' وأضاف قائلاً ''لقد فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية اللازمة للكثير من السكان الذين قتلوا في وقت كانوا يحتاجون فيه إلى دعمنا''، وذلك في سربرينيتشا.

وهذا ما يحدث في سوريا الآن. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي أوضح موقفه جلياً بشأن الحالة في سوريا – من خلال العديد من قرارات الجمعية العامة التي أُقر كل منها بأكثر من ١٣٠ صوتاً مؤيداً – فقد عجز مجلس الأمن حتى الآن عن توفير الحماية الضرورية للشعب السوري الذي يحتاج لدعمنا. ولا يمكننا أن نضع الأمم المتحدة مرة أخرى في موقف غير مؤاتٍ للاعتذار عن التقاعس أو الإهمال فيما يتعلق بالحالة المأساوية في سوريا.

نحن في تركيا نفتح أبوابنا لكل أخ سوري أو أخت سورية يفر طلباً للأمان، بغض النظر عن الانتماء الديني أو الطائفي أو العرقي. نحن نستقبل كل أخ وكل أخت من سوريا. وعدد السوريين الذين نستضيفهم تجاوز الآن ٨٠ ٠٠٠. وهناك حالياً ١٠ ٠٠٠ سوري آخرين ينتظرون على حدودنا لاستيعابهم. ونحن نقيم باستمرار مخيمات جديدة لاستضافتهم. ولكن بناء المخيم يستغرق شهراً على الأقل، وعادة ما يمتلئ خلال يومين، حيث يبلغ عدد الداخلين يومياً ٤ ٠٠٠ شخص في المتوسط.

ونحن نستضيف اللاجئين السوريين حالياً في ١١ مخيماً، يتكون كل منها من خيام وحاويات. وقيد الإنشاء حالياً ثلاثة مخيمات جديدة، يستوعب كل منها ١٠ ٠٠٠ لاجئ. ونوفر لهم كل احتياجاتهم، بما في ذلك التعليم والصحة والتدريب المهني والدعم الاجتماعي والنفسي إلى جانب الترفيه.

ولأن كثافة التدفق تفوق قدرتنا الاستيعابية، كان علينا أن نعبئ كل وسيلة ممكنة لسد الثغرات. وعليه، فقد فتحنا عنابر الطلاب والملاعب الرياضية حيث أن المدارس مازالت في العطلة الصيفية. وتستوعب تلك المراكز ١٧ ٠٠٠ سوري حالياً. غير أن المدارس ستفتح أبوابها خلال يومين تحديداً.

صحيح أننا نبني مخيمات جديدة وسنحاول نقل أولئك إليها. إلا أننا سرعان ما سنواجه نقصاً في المناطق الملائمة لبناء مخيمات وفي وسائل إعاشتهم. ولم أذكر شيئاً عن عشرات الآلاف من السوريين الذين فروا إلى تركيا ويعيشون في مختلف المدن والبلدات مما يشكل ضغطاً إضافياً على الموارد والبنى التحتية المحلية.

ونحن نقوم بكل هذا بروح من المسؤولية السامية لأننا نعتبر جيراننا السوريين إخوة وأخوات لنا نشاركهم تاريخاً طويلاً بل ومصيراً مشتركاً. وسنواصل تضامننا الكامل معهم وتلبية احتياجاتهم. ولكن حجم المأساة في سوريا يتضاعف

ويخرج عن نطاق السيطرة بشكل يُعجِز تركيا بصورة متزايدة عن أن تواجه التحديات الناشئة عن ذلك بمفردها تماماً.

وحتى الآن، وفرنا التمويل للإعاشة والصيانة والخدمات الأخرى. والمبالغ التي صرفناها حتى الآن تتجاوز ٣٠٠ مليون دولاروتتزايد يوماً بعد يوم. غير أن المسألة المالية تبدو ثانوية مقارنة بالجانب الإنساني.

لقد أبلغنا المجتمع الدولي بالفعل باستعدادنا لقبول عروض المساعدة. ولئن كنا نعرب عن امتناننا للبلدان التي تجاوبت، لابد لي أن أبلغ المجلس بأن الاستجابة العامة هي أبعد ما تكون عن المستوى المطلوب.

أما بالنسبة للنداء الذي وجهه مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين لجمع مبلغ ١٩٣ مليون دولار في إطار خطة الاستجابة الإقليمية، فلم يوفر المجتمع الدولي منها حتى الآن سوى ٦٥ مليون دولار، أو ٣٤ في المائة. غير أن نصيب تركيا من ذلك المبلغ لايمكن إلا أن يعتبر رمزياً. وأرجو ألا يساء فهمي. فأنا لم أحضر هنا اليوم لذكر تلك الأرقام تعبيراً عن الشكوى بشأن الإخوة والأخوات السوريين الوافدين إلى تركيا، أو لطلب مزيد من التمويل.

ونحن سنواصل بذل قصارى جهدنا لتوفير أفضل الخدمات الممكنة في التزام تام بالقواعد واللوائح الدولية، كما أشاد ممثلو مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين بجهودنا ونهجنا المبدئي. ولكن، هناك شعور متزايد في تركيا بأننا، بتقديم هذه التضحية من جانبنا ومعالجتنا لمسألة بهذا النطاق الهائل بمفردنا، فإننا ندفع المجتمع الدولي إلى التقاعس عن العمل. ونرى أن سياسة الباب المفتوح من جانب تركيا وجيران سوريا الآخرين تمتص أي رد فعل دولي في واقع الأمر، حيث أن الآثار المأساوية المترتبة على وحشية النظام السوري تعالجها كلها البلدان المجاورة.

ولكن جميع قدراتنا واستعداداتنا لم تعد قادرة على مواكبة تدفق اللاجئين، كما أن محاولات التعامل مع التدفق الحالي بالإجراءات العادية ستواجه صعوبات جمة. وعليه، لابد لنا أن نركز من الآن فصاعداً على الخطوات التي ينبغي اتخاذها داخل الحدود السورية. وبهذه الروح، بدأنا في إيصال المساعدة الإنسانية عند النقطة صفر، أي عند الحدود. كما أقمنا مراكز استقبال للإغاثة في مدننا الحدودية - كيليس وغازيانتيب وهاتاي، لهذا الغرض. ويقوم الهلال الأحمر التركي بإيصال مواد الإغاثة التي يتم تخزينها في تلك المراكز إلى السوريين.

وقد أخطرنا الأمم المتحدة بالعملية رسمياً. وكانت تلك خطوة ضرورية لأن الملايين من السكان غير القادرين على الفرار في حاجة ماسة للمساعدة. وخطر المجاعة يلوح في الأفق مع اقتراب فصل الشتاء.

والجرحى لا يمكنهم الحصول على العلاج لأن العيادات والمستشفيات في سوريا تتعرض للقصف من قبل النظام أو تفتقر إلى الأجهزة اللازمة لعلاج الناس. وعلى الرغم من أننا نفتح مستشفياتنا ونعالج كل سوري بحاجة إلى العلاج، فإن الكثيرين لا يمكنهم الوصول إلى الحدود، وعادة ما يموتون بسبب النزيف.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هناك أكثر من مليوني شخص مشردين داخليا في سوريا. وفي مواجهة كارثة إنسانية بهذه الأبعاد، ينبغي للأمم المتحدة أن تبدأ في إنشاء مخيمات للمشردين داخل سوريا دون إبطاء. وغني عن البيان أنه ينبغي توفير الحماية الكاملة لهذه المخيمات.

اسمحوا لي أيضا أن أوضح أن هناك طرفا واحدا فقط يتحمل المسؤولية عن هذه المأساة: النظام في سوريا. فليس ثمة لاجئ يفر من سوريا بسبب جماعات المعارضة التي تناضل من أجل وقف أعمال القتل هناك. واللاجئون القادمون إلى تركيا

وغيرها من البلدان المجاورة يفرون من النظام السوري، وليس من أي قوى أخرى. والشعب السوري ضحية هذا القمع.

إن الحالة في سوريا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين منذ أمد طويل. وهذا يجعلها المسؤولية المباشرة لمجلس الأمن. ومن واجب المجلس اتخاذ إجراءات للتصدي على النحو اللازم للتحديات الملحة التي تشكلها سوريا. لذلك، نناشد أعضاء المجلس الاضطلاع بالمسؤولية عن وضع حد للفظائع التي يرتكبها النظام ضد الشعب السوري وتمكين عملية انتقال ديمقراطي وفقا للمطالب المشروعة للشعب، وبالتالي استعادة الأمن والاستقرار في منطقتنا من العالم.

إن لنا جميعا مصلحة في التطورات الجارية في سوريا. وقد تختلف وجهات نظرنا ولكن أهدافنا تتلاقى، حسبما أعتقد. ونحن جميعا نؤيد تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في سوريا. والسلامة الإقليمية لسوريا ووحدتها الوطنية أمر مقدس بالنسبة لنا جميعا. ولا أحد منا يرغب في فرض أي شيء على سوريا بالقوة. وبغض النظر عما نناقشه هنا أو هناك، فإن أبناء الشعب السوري سيكون لهم القول الفصل بشأن بلدهم ومصيرهم. وهم سيقررون حياتهم وحكمهم ومستقبلهم. ومع ذلك، فإن لنا جميعا مصلحة كبرى في وضع حد للصراع الحالي في سوريا في أقرب وقت ممكن. وكلما طال أمد الصراع الحالي، سيزيد ذلك من صعوبة المرحلة الجديدة. وستجد المنظمات والجماعات المتطرفة والإرهابية تربة خصبة. ولا يمكن أن نسمح بحدوث هذا. وسيكون الأمن الإقليمي والعالمي، وأمننا أيضا، على المحك.

لقد ولى زمن الحرب الباردة منذ أمد بعيد. وبالتالي، يجب علينا أن نضع ردود الفعل العفوية والعقلية التي ترجع إلى تلك الحقبة وراء ظهورنا. ولا بد لنا من أن نخلف وراءنا أي صراعات عقيمة على السلطة ومصالح متنافسة. فالأمم المتحدة تواجه اختبارا خطيرا. ويتمثل هذا الاختبار في ما إذا كان بوسع المنظمة أم لا أن تمثل الضمير السليم للمجتمع الدولي وأن تتصرف تبعا له. وبعبارة أخرى، فإن الأمر يتعلق بما إذا كان بمقدورها أن تترجم النزعة الإنسانية إلى واقع عملي أم لا. والسجل غير واعد حتى الآن.

وعلى سبيل المثال، عندما تولى السيد كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، منصبه في ٢٣ شباط/فبراير، كان عدد السوريين الذين يلتمسون الحماية في تركيا قرابة ١٠ آلاف. وعندما وصلت أول مجموعة من مراقبي الامم المتحدة إلى سوريا في ١٦ نيسان/أبريل، ارتفع عدد اللاجئين إلى ٢٥ ألفا. وعندما غادر مراقبو الامم المتحدة في ٢٠ آب/أغسطس، بلغ العدد ٧٠ ألفا. أما اليوم فقد تجاوز عددهم ٨٠ ألفا. والأمم المتحدة لا تملك ترف الفشل في هذا الاختبار. فالفشل بشأن هذه المسألة سيكون فشلا لا فكاك منه. وقد تكون الآثار الإقليمية له، على وجه الخصوص، كارثية.

ونحن نتخذ الخطوات اللازمة للحد إلى أقصى درجة من التداعيات السلبية للحالة السورية على الأردن والعراق، وبصفة خاصة، على لبنان لأن أمن واستقرار المنطقة هو أولويتنا الوطنية. غير أنه كلما استمر الضغط الناجم عن الأزمة في سوريا في التعاظم، ازدادت صعوبة تجنيب بلدان المنطقة التداعيات. كل هذا يجعل من مهمة المبعوث الخاص المشترك الجديد، السيد الإبراهيمي، مهمة شاقة. ونحن نرحب بتعيينه ونتمنى له كل النجاح. وهو سيلقى دعمنا الكامل كما حدث مع سلفه.

أفهم أنه لن يكون من السهل على المجلس فهم نطاق التحديات والتهديدات التي تواجه جيران سوريا من خلال تقارير وسائط الإعلام أو الملاحظات غير المباشرة وحدها. ولذلك، أعتقد أنه سيكون من المفيد جدا لأعضاء مجلس الأمن أن يأتوا إلى تركيا وغيرها من البلدان المجاورة وزيارة بعض

المخيمات. وأنا متأكد من أن سكان المخيمات سيكونون مهتمين جدا بسماع ما سيقوله لهم أعضاء المجلس ومعرفة نوعية الحلول التي سيأتون بها لمشاكلهم الحادة والمأساوية.

وبالمثل، أنا متأكد من أن أعضاء المجلس سيكونون مهتمين جدا بسماع القصص الحية للمحن التي يعيشها الشعب السوري على أيدي "الشبيحة" أو على أيدي قوات النظام. والعديد من هذه القصص يمكن أن يكون مزعجا للغاية. غير أن تحاشي تناول أمور مثل الإعدامات بإجراءات موجزة وأعمال الاغتصاب الوحشي والقتل الجماعي لأسر بأكملها بما في ذلك أطفال في المهد لن يمحوها. فهي جميعا حقيقية وتشكل جزئيا السبب وراء سعي هذا العدد الكبير من الأشخاص إلى اللجوء.

وفي ظل هذه الظروف، نود أن نقترح أن تتخذ الأمم المتحدة الخطوات العملية التالية من أجل التعامل مع الكارثة الإنسانية الراهنة في سوريا:

أولا، ينبغي لمجلس الأمن زيارة المخيمات في البلدان المتاخمة لسوريا لرؤية تأثير الحالة والحصول على معلومات مباشرة عنها.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن اتباع نهج موحد لوقف القصف الجوي العشوائي للمناطق السكنية والذي يؤدي إلى تشريد جماعي للناس داخليا.

ثالثا، ينبغي التركيز على حل قضية المشردين داخليا في داخل حدود سوريا.

رابعا، إذا ظل السوريون مضطرين، على الرغم من هذه الخطوات، للفرار طلبا للسلامة، فينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لاستيعابهم دوليا.

أخيرا، يمكن تشكيل لجنة مشتركة تتألف من بلدان الجوار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعامل مع قضية اللاجئين. وينبغي أن يسند مجلس الأمن ولاية إلى هذه اللجنة. ويمكنها أيضا تيسير عمل المبعوث الخاص المشترك.

وكما قلت في البداية، كنت أتوقع أن تسفر هذه الجلسة عن حلول ملموسة لمعاناة الشعب السوري. ولكن ما زلنا لا نجد جديدا لقوله لملايين السوريين الذين يعانون على يد النظام، فيما تجد منظومة الأمم المتحدة نفسها في فخ التقاعس عن العمل. وشعب سوريا يجد صعوبة بالغة في فهم هذا الوضع.

ومع ذلك، فإنه حتى إذا ظلت الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، في حالة شلل فيما ينتهك النظام في سوريا جميع القيم والقوانين والمبادئ الأخلاقية المعروفة، ستواصل تركيا دعم مبادئ الأمم المتحدة، ومن تلقاء نفسها إذا لزم الأمر، والدفاع عن القيم الأخلاقية التي يمليها الضمير السليم للمجتمع الدولي. فنحن لا نواجه مجرد أزمة خطيرة، ولكن اختبارا للبشرية. وإذا تجنبنا القيام بمسؤولياتنا اليوم، فسنكون مُحاسبين أمام الأجيال القادمة وسنواجه الحكم القاسي للتاريخ. والإنسانية يجب أن تسود دائما على الجنون والقسوة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد أبو فاعور (لبنان): شكرا سيدي الرئيس. الشكر لفرنسا على دعوتها لعقد هذه الجلسة المهمة الهادف إلى إيجاد نهج للتصدي لهذه القضية المؤلمة والحساسة، التي أتمنى إيجاد حل لها.

تمر المنطقة العربية بتحديات استثنائية وتاريخية مع انطلاق الثورات العربية ومع تفجر موجات المطالبة بالحقوق الأساسية على مستوى الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. وإذا كان قد سُجّل لبعض الشعوب العربية أن تحقق انتصارات في

التحرر والديمقراطية فإن شعوباً أخرى لا تزال تعاني من القتل والاضطهاد والتهجير في سعيها لانتزاع حقوقها الأساسية. ومع اندلاع الأحداث في سوريا، قدم الشعب السوري، ولا يزال، التضحيات الهائلة التي خلفت عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمفقودين والمعتقلين.

على المستوى اللبناني، وبسبب الترابط العضوي وعوامل التاريخ والجغرافيا التي تجمع بين لبنان وسوريا، اتخذت الحكومة اللبنانية، بتوجيه من رئيس الجمهورية العماد ميشيل سليمان ومن رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، موقفاً اصطُلح على تسميته بالنأي بالنفس بهدف تحييد لبنان عن التداعيات السلبية للصراع الدائر في سوريا وللحيلولة، إذا أمكن، دون استيراد الأزمة السورية ونقلها إلى لبنان. وإذا كانت سياسة النأي بالنفس قد شكلت صيغة سياسية ملائمة لتلافي السلبيات الناتجة عن الأزمة السورية، وأتاحت متنفساً للمجتمع السياسي اللبناني المنقسم إزاء التطورات المتسارعة والمتصاعدة في سوريا، مع الحفاظ على حرية التعبير عن الرأي وحماية التنوع القائم في لبنان، فإنالحكومة اللبنانية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء تدفق النازحين السوريين إلى لبنان. وهي ملتزمة بشكل كامل بفصل الاعتبارات السياسية عن النواحي الإنسانية التي كانت وتبقى عنصراً أساسياً في بناء السياسات الرسمية اللبنانية.

إن هذا الالتزام الرسمي الواضح من قبل الحكومة اللبنانية لا يرتكز إلى المواثيق والشرعية الدولية وإلى حقوق الإنسان فحسب، بل يستند أيضاً إلى العلاقات التاريخية بين الشعبين اللبناني والسوري، التي اتخذت أشكالاً عديدة من التضامن الأخوي في الكثير من المراحل، بعيداً عن الحسابات وبعيداً عن المصالح السياسية. وكان آخر هذه الأشكال الاحتضان الشعبي السوري لمئات الآلاف من النازحين اللبنانين أثناء العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان في حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي سقط ضحيته ما يزيد على الألف شهيد لبناني والآلاف من الجرحى والمهجرين، ونتج عنه حجم هائل من الدمار لقرىً وبلدات بأكملها. وهو، للمناسبة، من على هذا المنبر، ليس الاعتداء الإسرائيلي الأول على لبنان وعلى السيادة اللبنانية من قِبل إسرائيل التي اعتادت على انتهاكها بشكل كامل، إذ لطالما رفضت الالتزام بالقوانين الدولية والشرائع والأحكام، وامتنعت عن تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي.

بالعودة إلى الواقع اللبناني، استطاع لبنان، مع استثناءات متقطعة إلى حد ما، أن يقلص من مخاطر انتقال الأزمة السورية إلى داخل أراضيه، بالرغم من أن اندلاع هذه الأحداث قد أضاف ملفاً خلافياً جديداً بين اللبنانيين، فإن المؤشرات السياسية الرئيسية حتى اللحظة توحي بأن هناك شبه إجماع في لبنان على ضرورة تلافي انتقال عدوى الحالة السورية المتأزمة والمتفاقمة، قدر المستطاع، إلى داخل أراضية، لأن ذلك سيلقي بلبنان في المجهول، ويدخله، مرة أخرى، في أتون الاقتتال والتوتر الشديد.

وغني عن القول أن لبنان، أسوة بالدول المجاورة، قد استقبل عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين، الذين هربوا من أعمال العنف ومن أعمال القصف التي طالت مناطق سورية مختلفة. ولقد كانت المقاربة الرسمية اللبنانية للتعاطي مع ملف النازحين مقاربة إنسانية بالدرجة الأولى، بعيداً عن الخلفيات السياسية لأطراف المجتمع السياسي اللبناني، ولقد سعت الحكومة اللبنانية إلى تكريس هذا المبدأ والعمل على أساسه.

كما عادت الحكومة اللبنانية وأكدت حرصها على حماية كل النازحين السوريين، لأن تسليم أي منهم إلى السلطات السورية، في ظل الأوضاع القائمة في سوريا حاليا س يعرض حتماً حياتهم للخطر، وهذا يتوافق مع مبادئ القانون الدولي وأحكامه. لذا أغتنم هذه المناسبة لأعيد التأكيد باسم الحكومة

اللبنانية على أن لبنان ملتزم التزاماً كاملاً بإيواء وإغاثة وحماية اللاجئين السوريين أيا كانت انتماءاتهم السياسية.

وبالتوازي مع نزوح عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، شهد لبنان أيضا نزوحا لمئات اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، وكأنّ ذلك لا يكفي هذا الشعب الفلسطيني المقهور، منذ ما يزيد على ستين عاماً، والمهدرة حقوقه بفعل الاحتلال الإسرائيلي، وبفعل عجز المجتمع الدولي، أو تقاعسه، فإذا به يهجر ثانية من مخيماته في سوريا نحو لبنان. وتعلن الحكومة اللبنانية أيضاً التزامها بالتعاون والتنسيق مع الأونروا لتقديم الدعم والعون والإغاثة اللازمة للأخوة الفلسطينيين اللاجئين إلى لبنان من سوريا انطلاقاً من احترامها للقوانين والأصول المرعية الإجراء. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، من خلال سقوط القذائف السورية التي تطلقها القوات النظامية داخل الأراضي اللبنانية، تعرض ويتعرض عدد من اللبنانيين الأبرياء في المناطق الحدودية، للخطر الشديد.

ما برح لبنان يمر بضائقة مالية واقتصادية فاقمتها حالات غياب الاستقرار السياسي والأمني في بعض المراحل. وذلك يجعل طلب العون من المنظمة الدولية مالياً ومعنوياً مسألة في غاية الأهمية بهدف إنجاح جهود الحكومة اللبنانية لإيواء عشرات الآلاف من النازحين وإغاثتهم ومساعدتهم، وهو ما يتطلب رسم خطة طوارئ سريعة لإغاثة هذه الشرائح الفقيرة والمهمشة.

ولطالما كان لبنان إلى جانب الشرعية الدولية، وهو عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وأحد المشاركين الأساسيين في وضع شرعة حقوق الإنسان، ولطالما كان لبنان منبراً ديمقراطياً حراً، في ظل بيئة غابت عنها الديمقراطية طويلاً. ولطالما كان لبنان متمسكاً بحقوق الإنسان وبالحريات العامة، وهو ما يملي عليه المزيد من الاهتمام بقضايا اللاجئين وشؤونهم، وهذا لن يتحقق على الوجه المطلوب ما لم ينل الدعم الكافي من المجتمع الدولي.

لقد سعت الحكومة اللبنانية، عبر إداراتها المتعددة، وبالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين، ومع برنامج الأغذية العالمي، وعدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية إلى القيام بأعمال الإغاثة وتوفير الإقامة والمساعدة والرعاية الطبية الأولية والاستشفاء للمرضى وللجرحى، واستيعاب الطلاب السوريين في المدارس اللبنانية، وذلك على مر الأشهر الماضية. لكن تدفق أعداد إضافية وكبيرة من النازحين في الشهرين الماضيين، خصوصا العاصمة دمشق ومن مناطق أخرى، فرض تحديات وأعباء جديدة قامت الحكومة بوضع الخطط بشكل منظم وفعال.

إنني إذ أتطلع إلى أن يشكل هذا اللقاء مناسبة لبلورة رؤية متكاملة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري الشقيق، بما فيها مؤازرة لبنان في تنفيذ موجباته وواجباته حيال النازحين السوريين في هذا الظرف العصيب الذي تمر به الشقيقة سوريا.

هو السجن العربي الكبير، وقد بدأ ينهار، مع كل مخاطر ه ومع كل تحدياته. لكن مغامرة الحرية والديمقراطية تستحق دوماً العناء على ما قال يوماً مثقف كبير وشهيد كبير من لبنان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الدوركي (العراق): سيدي الرئيس، في البداية يسرني أن أتقدم بالشكر لوفد بلدكم على دعوته لعقد هذه الجلسة الهامة على المستوى الوزاري، المخصصة لمناقشة المسائل الإنسانية في سوريا، التي تحظى باهتمام استثنائي في بلدي، وبطبيعة الحال باهتمام دول الجوار والمنطقة والمجتمع

الدولي بأسره، لما لهذه المسألة من جوانب إنسانية وتداعيات كبيرة وخطيرة في آن معاً على مستقبل الأمن والاستقرار في عموم المنطقة.

إن العراق ومن منطلق حرصه الكبير على أمن واستقرار المنطقة، عبر ومنذ البداية عن قلقه البالغ من تصاعد حدة الأزمة في سوريا، لا بوصفها بلدا شقيقا ومجاورا فحسب، بل لأنه عانى أكثر من أي بلد آخر في المنطقة من شرور العنف والقتل والإرهاب، وهو بذلك يدرك أكثر من غيره خطورة الأحداث في جواره. ودعا، ولا يزال يدعو، إلى التعامل مع المعاناة المتفاقمة بمسؤولية سبيلا لوقف نزيف الدم السوري وتهيئة الأجواء الضرورية للشروع في عملية إصلاح سياسي يتفق عليها ممثلو الشعب السوري تؤدي إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري في الديمقراطية والإصلاح، وتحفظ في ذات الوقت أمن وسلامة واستقرار ووحدة سوريا، وتبعا لذلك أمن وسلامة واستقرار باقي دول المنطقة.

إن العراق وانطلاقا من حرصه على الاضطلاع بدور فاعل كرئيس للقمة العربية، عمل وبشكل دؤوب لإيجاد مخرج سلمي للأزمة السورية، وذلك من خلال طرح المبادرة العراقية التي ركزت على فتح منفذين للحوار، الأول، حوار داخلي سوري -سوري، والثاني، حوار عربي- سوري من خلال جامعة الدول العربية برعاية عراقية للوصول إلى حوار سوري داخلي شامل برعاية عربية لحل الأزمة بطريقة سلمية. كما أن العراق حاول وبشكل حثيث، مع شركائه من أشقائه العرب وأصدقائه في إطار مجموعة العمل من أجل سوريا، التوصل إلى وثيقة جنيف التي مثلت خريطة طريق تقوم على ثلاث ركائز أساسية، الأولى، هي مجموعة من الخطوات والتدابير الضرورية لتنفيذ خطة السيد كوفي عنان ذات النقاط الست بما يشمل وقفا فوريا للعنف بكل أشكاله، والركيزة الثانية هي المبادئ التوجيهية لعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، والركيزة الثالثة هي تقديم الدعم المطلوب لجهود الممثل الخاص لتيسير تحقيق هدف إقامة عملية سياسية جامعة بقيادة سورية. ولا زلنا نؤمن جازمين بأن خطة النقاط الست ووثيقة جنيف يمكن أن تؤديان إلى حل الأزمة وتوفير الدعم المطلوب لمهمة السيد الإبراهيمي.

إن العراق ومن منطلق المسؤولية التاريخية التي تمليها عليها الظروف الاستثنائية التي تمر بها منطقتنا العربية، يرى أن استمرار التدخلات الخارجية، أيا كان مصدرها وأيا كانت وجهتها، في دعم هذا الطرف أو ذاك سوف لن تؤدي إلى حل الأزمة بل إلى تفاقمها، وتبعا لذلك تفاقم الأزمة الإنسانية للشعب السوري. وعليه فإننا نرى أن الكف عن التدخل في الشأن السوري وفتح الطريق لوساطة الممثل الخاص المشترك السيد الأخضر الإبراهيمي، يمثل الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية. إن موقف العراق هو الوقوف دائما مع التطلعات المشروعة للشعب السوري وحقه في تقرير مصيره ومستقبله السياسي وفقا لإرادته، وتأييد عملية الانتقال السياسي السلمي للسلطة وإدانة عمليات القتل والعنف والقصف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإدانة عسكرة النزاع وإيقاف التدخل الخارجي. ونخشى من تداعيات الأزمة السورية المتمثلة في انتشار التطرف والإرهاب، ونؤيد كل جهد دولي وعربي وإقليمي للمساعدة في تحقيق تسوية سياسية عادلة ومشرفة.

إن العراق الذي تربطه بسوريا الشقيقة روابط الجوار والإخوة، استقبل كغيره من باقي دول الجوار حصته من تدفق اللاجئين السوريين إليه، إضافة إلى عودة الآلاف من العراقيين المقيمين في سوريا، وهو ما فرض على الحكومة العراقية التعامل مع قضية مزدوجة هي تسوية أوضاع العائدين العراقيين وتوفير الملاذ الآمن لإخوانهم من اللاجئين السوريين.

يبلغ العدد الحالي للاجئين السوريين أكثر من ١٥ ٠٠٠ لاجئ، ورغم كل الصعوبات، قررت الحكومة العراقية تشكيل لجنة إغاثة برئاسة وزير الهجرة والمهجرين وعضوية الوزارات المعنية والهلال الأحمر العراقي وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتخصيص ٥٠ مليار دينار عراقي من احتياطي الطوارئ لتأمين المتطلبات الخاصة ببناء مخيمات اللاجئين السوريين وتوفير الحاجات الأساسية لهم.

ويرى بلدي أن أية جهود تبذل لمعالجة مشكلة اللاجئين في دول الجوار هي جهود ضرورية ومهمة لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية، إلا أن هذه الإجراءات تبقى ظرفية وتحكمها تطورات الأزمة. إن الحل الناجع والفاعل هو معالجة أصل الأزمة عبر رؤية تشجع على دفع أطرافها إلى الحوار في إطار عملية سياسية جامعة تجنب سوريا الشقيقة وشعبها ويلات العنف والقتل والإرهاب، وتحقق مستقبلا يعمه الأمن والسلام بعيدا عن شبح التروح واللجوء إلى دول الجوار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية فرنسا.

هناك بالفعل ٢٥ ٠٠٠ قتيل و ٢٥٠ ٠٠٠ جريح وأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ وأكثر من مليون سوري من المشردين داخل بلدهم - بما في ذلك أكثر من مليوني شخص متأثر مباشرة، غالبا دون طعام أو كهرباء أو أدوية أو مياه. في سوريا الباسلة الرائعة، أصبحت الحالة لا تطاق بشكل متزايد. ويؤسفني القول إن ذلك أساسا لأن السيد بشار الأسد، رغم كل المصاعب، يريد الاحتفاظ بالسلطة عن طريق القمع الوحشي والقتال الهمجي. إنه يستخدم عشوائيا الأسلحة الثقيلة وطائرات الهليكوبتر الحربية والمقاتلات ضد شعبه، بل والتهديد باستخدام مخزوناته من الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية.

وفي ظل هذه الحالة، التي تشكل تحديا للضمير الإنساني، فإن فرنسا على اقتناع بأنه ينبغي لنا بذل كل ما في وسعنا وبذل كل الجهود الممكنة لوضع حد للعنف، ومن المنظور الإنساني، إيصال الإغاثة إلى السكان المدنيين هذا هو مغزى جلسة اليوم.

يعمل بالفعل الكثير من أجل تقديم الدعم المادي إلى اللاجئين، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأوروبا وآخرين. وإنني أشيد بصفة خاصة بالجهود التي يبذلها نائب الأمين العام إلياسون ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غوتيريس. وتعمل فرنسا، من جانبها، على الجبهة الإنسانية في حين تعمل أيضا على الجبهة السياسية عن طريق تقديم الدعم إلى المعارضة. وعلى الجبهة الدبلوماسية، نحن نقدم الدعم للسيد الإبراهيمي ونحاول إنهاء حالة الجمود والانقسام التي أعاقت حتى الآن العمل الدولي بموجب ولاية من مجلس الأمن.

إن ما نفعله هو أن نشهد ونستجيب - إنه التزام أخلاقي في مواجهة العنف الدائر. كما أنه واجب بالتضامن في ظل معاناة السوريين والشعوب التي تستضيفهم. وهو ضرورة في ما يتعلق بالأمن ونظرا لخطر زعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها. لقد أردنا، من خلال جمع أعضاء المجلس اليوم، أن نضع كل بلد ممثل هنا أمام مسؤولياته.

وكما ذكر المتكلمون، نحن على بُعد آلاف الكيلومترات من البلدان التي بدأت اسماؤها تدخل للتو في خطابنا العام: داريا، حلب، حمص، درعا، ودمشق، وهي مدن الشهداء التي تعيش حداداً على جرحاها وقتلاها.

إننا نتلقى أخبار المعاناة والشقاء على أساس يومي. وثمة وضع إنساني غير مقبول في الجمهورية العربية السورية، ولكنه موجود أيضا في البلدان المجاورة. لهذا السبب أردت أن تكون ممثلة هنا. لقد رأيت ذلك شخصيا عندما قمت بزيارة الأردن

ولبنان وتركيا. هذه البلدان المجاورة، بالإضافة إلى العراق ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التي أشكرها على حضورها هنا، جاءت لتقديم شهاداتها مباشرة. ولا أحد يمكنه أن يدّعي لاحقاً أنها ما كانت تدرك ذلك.

هناك شعور بالحزن في صوتي، كما هو الحال لدى الآخرين، وهناك غضب. أعلم أن هذا الغضب يتشاطره العديد من الناس في جميع أنحاء العالم الذين لا يفهمون لماذا نسمح للسيد بشار الاسد بقتل الناس بهذه الطريقة، أو لماذا مجلس الامن التابع للأمم المتحد لم يتمكن، حتى الآن، من كفالة لا الأمن ولا الوحدة.

ماذا يمكننا أن نفعل في الأجل القصير؟ الحاجة الملحة هي، قبل كل شيء، حاجة إنسانية. الانقسامات في مجلس الأمن ينبغي ألاّ تمنعنا من العمل على توفير الإغاثة في ما يتعلق بالمأساة الإنسانية في سوريا.

اسمحوا لي أن اتوجه للحظة الى السلطات السورية الممثلة هنا، لأذكّرها بالتزاماتها النابعة من القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إن استخدام المدفعية الثقيلة ضد شعبها يشكل جريمة، كما الحال بالنسبة الى القيام بعمليات الإعدام دون محاكمة، والاعتقالات التعسفية، والإخفاءات القسرية، والتعذيب والعنف ضد العاملين في المجال الطبي. ويبدو أن السيد الأسد يرتكب كل ذلك. وينبغي لهذه الجرائم ألاّ تمضي دون عقاب. ويعتقد الكثيرون منا أن المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن تنظر في هذه المسألة حتى يصير بالإمكان محاكمة المسؤولين عنها.

وأود أن أذكّر أيضا ممثل دمشق الحاضر هنا بأنه يجب ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان. حتى الآن، بسبب تزايد انعدام الأمن، ولكن أيضا بسبب القيود المفروضة من السلطات الحالية، فإن العاملين في المجال الإنساني لا يمتلكون حرية الوصول إلى المناطق التي يعيش فيها السكان المدنيون في حالات من الشدة. وبعض هذه المنظمات قد أُجبرت على خفض مستوى الموظفين فيها. لذلك، أدعو ممثل سوريا الى الامتثال للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٨ أيار/مايو مع الأمم المتحدة لكفالة توفير المساعدة الإنسانية. والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية – وأنا أنضم الى المجلس في الاشادة بها – وهي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة يجب أن تمتلك حرية الوصول إلى جميع السكان.

كما ادعو ممثل دمشق الى اتاحة المجال امام الفرص الإنسانية التي ما فتئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعو إليها منذ اشهر لتمكين العاملين في المجال الإنساني من إجلاء الجرحى بغية معالجتهم، فضلاً عن كفالة أمن العاملين في المجال الطبي بغية وصولهم إلى جميع الجرحى، بدلاً من إلقاء القبض عليهم أو حتى قتلهم.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، التقيت منظمة دولية من الأطباء السوريين الذين كانوا يعملون في الخفاء وبشجاعة كبيرة على توفير الرعاية للشعب على أرض الواقع. وقد فقد هؤلاء الأطباء بالفعل ما يقرب من ١٠٠ زميل من زملائهم، وذكروا أنه تم اعتقال حوالى ٧٠٠ منهم، من دون وجود معلومات عنهم حتى يومنا هذا. إنهم يعالجون الأطفال والنساء والمدنيين الأبرياء ويجرون عمليات لهم، وهم الذين يترفون دماً بسبب مهاجمتهم من جانب السلطات. ولكن ما هو السبب الذي تسوقه السلطات عندما تأتي للقبض عليهم؟ تقول إنها تلقي القبض عليهم لأن أيديهم ملطخة بالدماء. بطبيعة الحال إنه دم الجرحى الذين يحاول هؤلاء الأطباء إنقاذهم بالفعل.

وبالنظر الى حالة اللاجئين، يجري تنظيم المساعدات الخارجية، واجتماعنا اليوم يهدف إلى تعزيز هذه التعبئة. ويجب على المجتمع الدولي، كما قال الكثيرون اليوم، أن يدعم البلدان المضيفة التي تبذل جهوداً هائلة، فضلا عن العاملين في

المجال الإنساني، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والصليب الأحمر والهلال الأحمر في تنفيذ مهامهم الصعبة. والواضح أن البلدان المجاورة لا يمكنها أن تتحمل وحدها عبء وجود اللاجئين السوريين على اراضيها.

إن تركيا، تضامنا منها مع الشعب السوري، تتلقى عددا كبيرا من اللاجئين. ولقد أصدر الأردن نداء، إلى جانب الوكالات المحلية للأمم المتحدة، يطالب فيه بالحصول على المساعدة الدولية. وفي ضوء تدفق اللاجئين، هناك خطر زعزعة الاستقرار للوضع السياسي والأمني. وفي لبنان، كما نعلم جميعا، ثمة احتياجات هائلة وبذور للشقاق. يجب حماية لبنان من خطر امتداد الأزمة السورية. والوضع في العراق، كما سمعنا، يتصف بالصعوبة.

وعلى غرار عدد من البلدان هنا، تعمل فرنسا على تعبئة الجهود من اجل الشعب السوري ودول المنطقة. والى جانب دعمنا للمنظمات غير الحكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووكالات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قمنا بنشر فريق جراحي خاص في مخيم زعتري بالأردن. ويقوم أطباؤنا وجرّاحونا بتقديم المساعدة لضحايا القتال واللاجئين الذين يفرون من مناطق الصراع.

ومع ذلك، وكما أشار كل متكلم هنا، ثمة حاجة إلى المزيد من الموارد المالية. لقد خصصت فرنسا مبلغاً أولياً يزيد على ٣ ملايين يورو لصالح اللاجئين وللمساعدات الإنسانية في سوريا. وبما أن الحالة تزداد سوءا، أود أن أعلن أننا قررنا زيادة دعمنا بمبلغ ٥ ملايين يورو. كما نجحنا في أن يزيد الاتحاد الأوروبي مساعداته الإنسانية. وسيكون المبلغ الإجمالي ١٠٠ مليون يورو لتمويل الاستجابة للأزمة السورية. وفرنسا، بطبيعة الحال، سوف تُعنى بالجزء المتعلق بها، أي ما يزيد على ٢٠ مليون يورو.

إن وضع اللاجئين يشكل تحدياً للبلدان المجاورة. وهو تحد خطير. ولكنه ينبغي ألاّ يحجب عنا المحنة المأساوية لكثير من السوريين في بلدهم. وإنني أشير بخاصة الى الأرقام التي ذكرها المتكلمون بالفعل: ما يزيد على مليون نسمة – ويقول البعض قرابة مليوني نسمة – من النازحين أو المتضررين مباشرة الذين وجدوا ملجأ لهم في ظل ظروف خطيرة جداً وغالباً ما لا تطاق داخل تلك المناطق التي حررها الجيش السوري الحر. ولقد تكلمت تركيا عن احتمال إقامة مناطق عازلة للأشخاص المشردين – وهذه الفكرة تحتاج إلى دراسة.

وبالنسبة الى النازحين، قررت فرنسا تكثيف دعمها لشبكات التضامن المحلية التي تعمل في الميدان، والتي تضع الأساس لسوريا الغد. ونحن نرى أن المواطنين الشجعان من عدد متزايد من القرى والمدن والمناطق قد حرروا انفسهم من نير نظام الأسد وبدأوا بتنظيم صفوفهم. والاحتياجات في هذه المناطق المحررة كبيرة وتشمل المواد الغذائية، والتخلص من القمامة، والحصول على التعليم والرعاية. ونعتقد أن المجتمع الدولي، ممثلا هنا، ملزم بتوفير المساعدات لهم. ولقد أعلن الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، هذا الأسبوع عن قرارنا بتقديم المساعدة المباشرة للجان الثورية التي تقوم بتنظيم المناطق المحررة، وتوفير مساعدات محددة لهؤلاء السكان.

بطبيعة الحال لا يسعنا أن نكتفي بالنهج الانساني البحت. ذلك لأن المسائل الإنسانية والسياسية، كما أبرز العديد من المتكلمين، يتعلق بعضها ببعض، حتى ولو كنا بحاجة إلى بذل جهد إنساني على وجه التحديد.

على الجبهة السياسية، يُحتاج الى تحقيق تحوّل على وجه السرعة. وبغية الوصول إلى هذا الهدف، كما يعرف المجلس، فرنسا تشجع المعارضة على تشكيل حكومة انتقالية، تكون الممثل الشرعي لسوريا. وهذه الحكومة – التي من البديهي أننا لسنا نحن الذين نعيّنها – ينبغي أن تكون ذات صفة تمثيلية

واسعة النطاق، وتضمن حقوق جميع الطوائف. ونقول أيضاً إننا سنعترف بهذه الحكومة فور تشكيلها.

وأود أن أقول للذين لديهم تحديداً علاقات وثيقة مع نظام الأسد إن هذا النظام آيل الى السقوط، كما يعلم الجميع. ولكن كلما طال أمد الصراع طالت فترة حالة الجمود، وطال انتظار الفترة الانتقالية؛ وفي نهاية المطاف، سيزداد خطر زعزعة استقرار المنطقة بأسرها بسبب الصراع الذي لن يكون محليا فحسب، وإنما سيكون إقليميا وحتى دوليا في طابعه.

أقول للذين أيدوا النظام بأنهم إذا ما استمروا في ذلك فمن دون شك أنهم سيخسرون في كل مجال. فالسيد الأسد مآله السقوط. وعندما يحدث ذلك، سيكونون مذنبين في نظر السوريين وفي نظر العالم العربي وأمام الرأي العالمي كله، ولكونهم يسروا لجريمة طال أمدها. وبدلا من ذلك يجدر بهم فعل كل ما بوسعهم للاستجابة للمأساة الانسانية وإنهاء العنف والانضمام إلينا في العمل نحو انتقال سياسي في أوانه.

كما قلت آنفا، فإن فرنسا خلال ترؤسها للمجلس سعت إلى الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع على المستوى الوزاري من أجل المساعدة في حل المسائل الانسانية وحض جميع الاطراف على أن تتحمل مسؤوليتها، وأن تبعث برسالة مؤازرة وتضامن من الأصدقاء إلى الشعب السوري الذي يعاني. وأمل الاستماع إلى تلك الرسالة. ونعرف جميعا أن المجلس منقسم. ومع ذلك ما من سبيل آخر سوى التمسك بالقانون الدولي. وما انفكت فرنسا صادقة في التزامها بذلك السبيل، وتؤكد ضرورة قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعمل نحو إيجاد تسوية للأزمة السورية. وذلك أمر لازم الآن، وسيلزم عندما يتعين على سوريا المستقبل أن تبني مجددا بلدا حرا وسلميا وديمقراطيا، أي سوريا التي تناضل من أجلها بشجاعة اليوم الأغلبية من السوريين. وعلينا أن نرتقي إلى مستوى شجاعة اولئك المناضلين.

الآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد العثماني (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن اعرب لكم ولبلدكم الصديق لنا عن خالص تقديرنا للمواقف المبدئية لفرنسا ومبادراتها الجريئة وعلى الدور البارز الذي تقوم به بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. إن نجاح الرئاسة الفرنسية للمجلس لهذا الشهر قد بلغ ذروته بعقد جلسة اليوم على المستوى الوزاري، وهو شهادة بليغة على مشاركة فرنسا والدور المركزي الذي تؤديه في الأمم المتحدة.

(تكلم بالعربية)

يحدونا الأمل في أن يتمخض هذا الاجتماع عن رؤية موحدة وحازمة للمجموعة الدولية من أجل مد يد العون والمساعدة للشعب السوري وإيقاف دوامة العنف التي يتعرض لها. كما نشكر السيد يان إلياسون، نائب الامين العام والسيد كوثيريس المفوض السامي للاجئين على عرضيهما المستفيضين.

منذ ما يناهز ١٧ شهرا، خرجت شرائح واسعة من الشعب السوري للتعبير سلميا عن مطالبها المشروعة من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فقوبلت بالقمع والعنف واستعمال القوة المفرطة.

أمام عجز المجموعة الدولية، وخصوصا مجلس الأمن، عن التعامل بشكل موحد وصارم تجاه تفاقم الوضع في سوريا، شهدت الشهور الأخيرة في الأزمة تطورا تحول إلى نزاع مسلح تُستخدم فيه الأسلحة الثقيلة والدبابات والطائرات ضد مناطق آهلة بالسكان المدنيين، فضلا عن تفشي ظاهرة الاختطافات والاعتقالات التعسفية، والإعدامات خارج القانون، مع كل ما يصاحب ذلك من خروقات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي.

إن المملكة المغربية ومن موقعها بوصفها ممثلة للمجموعة العربية في هذا المجلس، لم تألُ أي جهد، بتنسيق مع باقي الدول العربية، للدفع من أجل وقف العنف وإيجاد حل سياسي يحقن دماء الشعب السوري، ويجنبه ويلات الحرب، ويضمن له ممارسة كل حقوقه في إطار نظام ديمقراطي تسهم فيه كل شرائح الشعب السوري.

وتفعيلا، لهذا الالتزام، أسهمت المملكة المغربية في بعثة مراقبي الدول العربية، ثم في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة أملة في وقف العنف وإيجاد مخرج سياسي للأزمة السورية. كذلك أسهمت المملكة المغربية بفاعلية في مختلف القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن الموضوع، كما أسهم في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أمام انسداد آفاق الحل السياسي واتساع دائرة العنف لتمتد إلى معظم قرى ومدن سوريا، مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر جمة على المدنيين السوريين والأمن والسلم في المنطقة، تعرب مجددا المملكة المغربية عن عميق قلقها إزاء هذه التطورات الخطيرة واستنكارها للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الحقوق، خاصة تلك المرتكبة بحق النساء والأطفال. وتطالب المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، باتخاذ قرارات جريئة تسمح بالتدخل بسرعة لوقف العنف، وحماية المدنيين، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق تداول سلمي للسلطة يتوافق مع المطالب المشروعة للشعب السوري.

إن المملكة المغربية، بتنسيق مع الدول العربية الشقيقة وبتفاعل إيجابي مع باقي أعضاء مجلس الأمن، ستواصل العمل على تحقيق هذه الأهداف. إننا إذ نثمن المجهودات الصادقة التي بذلها السيد كوفي عنان من أجل تطويق الأزمة، نهنئ اليوم السيد الأخضر الإبراهيمي على تعيينه ممثلا خاص مشتركا للأمين العام للأمم المتحدة وللأمين العام لجامعة الدول العربية، متمنين له النجاح في مهامه لما فيه خير الشعب السوري الشقيق واستقرار المنطقة.

إننا نتابع بحسرة وأسى بالغين الحالة الإنسانية الصعبة والحرجة التي يعيشها الشعب السوري، وهي حالة تتجلى بشكل خاص في النقص الحاد في المواد الغذائية، والخدمات الصحية، وماء الشرب، والصرف الصحي، والسكن وغيرها من متطلبات الحياة.

ووفقا لمعطيات الأمم المتحدة، فقد تضرر أكثر من ثلاثة ملايين شخص جراء هذا النزاع، بمن فيهم مليونان ونصف المليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وأكثر من مليون نازح يواجهون حالة من الفقر المدقع. كما يتعرض الأطفال لانتهاكات جسيمة متعمدة تتمثل في الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة واستخدامهم دروعا بشرية، والتشويه والقتل، كما سجلته تقارير أممية موثقة. وتتعرض النساء أيضا لصنوف الانتهاكات، بما فيها الاعتداء الجنسي والجسدي والاعتقال التعسفي. ورغم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية وبعض المنظمات غير الحكومية، ما برح النقص حادا في حجم المساعدات الإنسانية جراء شح الموارد المالية، وصعوبة الوصول إلى المنكوبين والمحتاجين جراء الاقتتال العنيف في عدد من المناطق.

أمام تزايد وتيرة العنف والصراح المسلح، يتوجب على جميع الأطراف الالتزام بمقتضيات القانون الدولي الإنساني وخصوصا الجزء المتعلق منه بحماية المدنيين، ولاسيما الأطفال والنساء، وكذلك احترام حقوق الإنسان.

أما على مستوى اللاجئين السوريين فقد أفادنا اليوم المفوض السامي بأنه تم تسجيل ما يربوا على ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في دول الجوار الأربع، بالإضافة إلى وجود عشرات الآلاف منهم غير مسجلين. ونظرا لارتفاع حدة العنف

في سوريا والاستخدام المستمر والممنهج للأسلحة الثقيلة والطائرات، يرتفع يوميا عدد هؤلاء اللاجئين بشكل مستمر.

وأود هنا، باسم المملكة المغربية، أن أعبر للدول الشقيقة والصديقة، الأردن وتركيا ولبنان والعراق، عن تقديرنا البالغ لوقوفها إلى جانب الشعب السوري في هذه المرحلة الصعبة والفاصلة، ولاستقبالها للاجئين السوريين بإيثار وسخاء في ظروف اقتصادية دقيقة تمر بها تلك الدول نفسها.

إن المجتمع الدولي مطالب اليوم بوقفة قوية تستوجب، في رأينا، الإجراءات التالية على أقل تقدير.

أولاً، العمل على تأمين دخول منظمات الإغاثة الدولية للميدان داخل سوريا بهدف إغاثة المدنيين المنكوبين وإيصال المساعدة والدعم الغذائي والطبي اللازم، على اعتبار أن منعها من ممارسة مهامها جريمة يجب أن يدان أصحابها؛ ثانياً، دراسة وسائل حماية النازحين داخل الأراضي السورية ونقل المساعدة الإنسانية إليهم؛ ثالثاً، تقديم الدعم المادي واللوجستي الكافي لمساعدة الدول المجاورة التي تستقبل اللاجئين السوريين على القيام بواجبها تجاههم؛ رابعاً، إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة في المذابح والانتهاكات التي ترتكب باستمرار ضد المدنيين والتي تتسم بالوحشية في كثير من الأحيان، وآخرها مذبحة داريا التي أثارت سخط وتنديد المجتمع الدولي، وإعلان نتائج تلك التحقيقات كيما يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات الضرورية ضد مرتكبيها.

وانطلاقاً من وشائج الأخوة وواجب التضامن الإنساني، بادرت المملكة المغربية بتوجيهات مباشرة من جلالة الملك محمد السادس، وتضامناً مع المملكة الأردنية الهاشمية، بإنشاء مستشفى ميداني متعدد التخصصات في مخيم الزعتري في الأردن يتوفر على المعدات والإمكانات الطبية واللوجستية التي مكنته من علاج الآلاف من اللاجئين السوريين حتى الآن. كما قدم المغرب مساعدات إنسانية غذائية وطبية عاجلة، مباشرة للاجئين في الأراضي الأردنية أو غير مباشرة عن طريق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين.

وتبقى المملكة المغربية في تواصل مستمر مع مؤسسات الإغاثة السورية ودول الجوار ومكتب المفوض السامي للاجئين للإسهام المستمر في جهود الإغاثة وزيادة تلك الجهود.

في الختام، يبقى لزاماً علينا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نعمل على تجاوز الخلافات من أجل التوصل إلى حل سياسي وشامل لهذه الأزمة التي طالت، يراعي المصالح العليا للشعب السوري ويتماشى وتطلعاته من أجل مستقبل أفضل، ويضمن تداولاً للسلطة تشارك فيه جميع شرائح المجتمع السوري.

السيد هيغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأعرب عن الامتنان للزملاء من تركيا والأردن ولبنان والعراق على مرئياتهم الثاقبة. وأشكر السيد الرئيس وحكومة فرنسا على المبادرة بعقد هذه الجلسة التي أعتقد أنها ينبغي أن تحرك ضمير العالم أجمع. إن حاجة الشعب السوري للمساعدة الإنسانية ملحة ومتزايدة. فأكثر من ٢٠٠ شخص يموتون كل يوم حالياً، وأكثر من ١ من كل ١٠ سوريين يحتاج الآن إلى مساعدة الأمم المتحدة. وفر قرابة ٢٣٠ ٠٠٠ شخص من البلد، وكما سمعنا، هناك كثيرون آخرون ينتظرون عند الحدود.

إنه أمر صائب أن يبدي مجلس الأمن القيادة في معالجة عواقب الصراع. ولكن، لا يمكننا أن ننسى أننا أخفقنا في هذا المجلس حتى الآن في النهوض بمسؤوليتنا لمعالجة أسباب الصراع. والأمر موضع الترحيب أننا، وقبل شهور، اتخذنا القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). غير أننا أخفقنا، في مناسبات ثلاث، في اعتماد قرار يلقي بكامل ثقل المجلس وراء خطة لوضع حد للعنف. إننا لم نحول الرغبة في السلام إلى تعهد ملزم بتحقيق ذلك. ونرى الآن عواقب

ذلك الفشل. وعند الدعوة إلى اتخاذ قرار، حذرنا من أن الحكومة السورية مصممة على العنف وغير ملتزمة بالعملية السياسية. وقد رأينا تدمير مدن بأكملها وذبح المدنيين بدم بارد. وحذرنا من خطر الحرب الأهلية في سوريا ومن تدفق اللاجئين على نطاق واسع. وفي شهر آب/أغسطس وحده، التمس ٠٠٠ ٥٠ لاجئ جديد الملاذ في بلدان مجاورة. وحذرنا من الخطر الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان ومن مغبة التطرف. وثمة خطر جديد الآن يتمثل في انتشار عدم الاستقرر في لبنان وغيره من بلدان الجوار.

إننا ندين أي محاولة لاستخدام الأراضي السورية كقاعدة لشن هجمات إرهابية في البلدان المجاورة، ونشجب العنف الطائفي الذي حدث في لبنان. لقد دفع لبنان بالدم ثمناً أفدح من أي بلد آخر نتيجة لعقود من الإكراه من جانب عائلة الأسد. ولابد أن يتاح له السعي إلى مستقبل من الاستقلال والسيادة متحرر من اغتيالات وتدخلات الماضي. ونؤيد جهود حكومة رئيس الوزراء ميقاتي للمحافظة على سلام لبنان واستقراره. ونأمل أن تزيد الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة دعمها للجيش اللبناني، كما فعلنا نحن في المملكة المتحدة.

وكما ذكر العديد من الزملاء بالفعل هنا، فقد شاهدت، شخصياً، محنة اللاجئين السوريين. ففي الأردن، ومع زميلي وزير خارجية الأردن، التقيت قبل أسابيع قليلة بأبرياء لم يكن لهم دور في الصراع، ولكن، تضررت أسرهم وموارد أرزاقهم. وتكلمت مع لاجئات قُتل ذويهن ودمرت منازلهن، وشهدن فظائع وسرن على الأقدام لأسابيع فراراً من البلد. ورأيت جزع وخوف الأطفال، الذين أصبحوا لاجئين بدلاً من أن يكونوا بمأمن في بيوتهم يستعدون لعام دراسي جديد. ولمست حجم الجهود المبذولة لتوفير الإيواء الآمن والإصحاح والطعام الساخن والرعاية الطبية لأولئك البائسين.

وأود أن أشيد بحكومات وشعوب تركيا والأردن ولبنان والعراق لسخائها، ولاسيما لطف العديد من الأسر التي استقبلت لاجئين في بيوتها. كما أثني على جميع وكالات الأمم المتحدة لما قامت به من عمل.

إن مسؤولية مجلس الأمن عن العمل الآن أعظم من ذي قبل. وعلينا أن نعود إلى تلك المسؤوليات الأساسية في الأسابيع القادمة. واليوم، أعتقد أن علينا أن نتخذ موقفاً بشأن خمس مسائل.

أولاً، ينبغي أن ندعو جميع البلدان إلى المساهمة بأموال في جهود الأمم المتحدة للإغاثة، وأن نضرب مثلاً قوياً في السخاء بأنفسنا. فالمملكة المتحدة ثاني أكبر المانحين الثنائيين بالمعونة الدولية للشعب السوري، إذ تعهدت بالفعل بتقديم مبلغ ٤١ مليون دولار. ونعلن اليوم عن تقديم ٤,٥ مليون دولار أخرى، ليصل المستوى الإجمالي لمساعدتنا الإنسانية إلى ٤٦ مليون دولار. ويشمل ذلك مليوني جنيه استرليني للمعونة الطبية لإنقاذ الحياة في أكثر المناطق تضرراً في سوريا ومليون جنيه استرليني لتقديم الرعاية الإكلينيكية والمشورة للاجئين السوريين في الأردن، وخاصة للنساء اللواتي يعانين من فظائع العنف الجنسي.

وفي الجمعية العامة في الشهر القادم، ستعد المملكة المتحدة خططها لاستخدام رئاسة مجموعة الثمانية في العام القادم للمساعدة في التصدي لمسألة العنف الجنسي في النزاع.

وفي حزيران/يونيه، وجه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين نداء من أجل جمع مبلغ ١٩٣ مليون دولار لمواجهة الأزمة. وبعد ثلاثة أشهر من ذلك، لم تكن الاستجابة لنداء التمويل كافية، في حين تزايدت الحاجة إليه. ينبغي أن يكون ذلك مدعاة للخزي. لقد تفاقم الصراع. وإذا استمر قصف مدن مثل حلب، قد نشهد زيادة هائلة في أعداد اللاجئين.

إنني أدعو جميع الدول إلى تقديم المساهمات الضرورية لإنقاذ أرواح بريئة في سوريا ودعم جيران سوريا. وأحث مواطني العالم أجمع على مطالبة حكوماتهم بأن تبذل ما في وسعها من أجل المساعدة. وتوخياً لذلك، تقترح المملكة المتحدة عقد اجتماع لوزراء التنمية مع وكالات الأمم المتحدة للتشجيع على زيادة التبرعات. ونحث أعضاء مجلس الأمن كافة على مطالبة جميع الأطراف في سوريا بإتاحة الوصول الكامل للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية إلى المناطق المحتاجة داخل الأراضي السورية.

ونحن ندين التقارير المثيرة للقلق عن استهداف المخزونات الطبية والعاملين في المجال الإنساني ومراكز المساعدات في سوريا عن عمد. ونأمل أن تسمع الحكومة السورية رسالة واضحة من مجلس الأمن اليوم مفادها أنه يجب عليها الوفاء بالتزاماتها الإنسانية.

ثانياً، ينبغي للمجلس التعبير عن التزامه بدعم العدالة والمساءلة للشعب السوري. وقد أفادت لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بارتكاب الحكومة السورية وميليشيات ”الشبيحة“ التابعة لها انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق مروع، وكذلك بوقوع انتهاكات من قبل بعض الجماعات المسلحة. وتعتقد حكومة المملكة المتحدة اعتقادا قوياً أنه ينبغي تمديد ولاية اللجنة حتى تتمكن من مواصلة عملها الحيوي، وأنه يجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدا للعمل استنادا إلى النتائج التي تتوصل إليها. ونحن نؤيد أيضا مبادرة الحكومة السويسرية الى بناء الزخم والدعم بغية إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونحث الآخرين على الانضمام إلى تلك الجهود. وينبغي ألاّ ندع مجالا للشك لدى المسؤولين عن ارتكاب الجرائم في سوريا في أنه ستجري مساءلتهم عنها.

ثالثاً، يجب علينا مواجهة الحاجة إلى إعداد الدعم لسوريا عقب خروجها من الصراع. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع خططه الآن إذا ما أردنا كفالة الدعم السريع للحكومة السورية في المستقبل. هذا أمر ضروري من أجل تقليل المخاطر على الأمن الإقليمي والدولي لحدها الأدنى، وحماية المدنيين داخل سوريا، ووضع أسس الاستقرار لأجل طويل. وسوف تواجه الحكومة السورية الجديدة العديد من التحديات، من إصلاح قطاعي الأمن والعدالة، وكفالة السلامة العامة، الى استعادة الخدمات الصحية والتعليم. إن ذلك لا يمكن تركه للصدفة. وسوف تستمر المملكة المتحدة في العمل بشكل وثيق مع المعارضة السياسية السورية، وتشجعها على تطوير رؤيتها لسوريا المستقرة والديمقراطية حيث يتم احترام جميع الطوائف وتأمينها.

رابعاً، يعيش شعب سوريا في ظل تهديد مخزون النظام السوري من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويجب على جميع أعضاء مجلس الأمن أن يطالبوا سوريا بأن تتمسك بالتزاماتها حيال تأمين تلك المخزونات والمسؤولية عنها، وأن يطلبوا إلى الأمين العام كفالة النشر السريع لآلية التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية.

خامساً، إن أفضل طريقة الى الأمام في سوريا ما زالت تتمثل في تحقيق الانتقال السياسي بقيادة سورية، على أساس الخطة التي وضعها كوفي عنان وأيدها فريق عمل جنيف، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن. وأشكر كوفي عنان على عمله الدؤوب. وأرحب بالمبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الدور الذي يقوم به، ونقدم له الدعم الكامل من المملكة المتحدة فيما يمضي قدماً بهذا العمل.

وينبغي الآن أن يطلب مجلس الأمن تنفيذ خطة انتقالية من خلال اتخاذ قرار، مع ذكر العواقب الواضحة لعدم تنفيذ أحكام القرارات السابقة. وإذا لم يكن كذلك، فإن المشهد ينم عن أشهر من إراقة الدماء بشكل أكبر، ومعاناة أكبر، وخطر أكبر على السلم والأمن الدوليين. وبما أن المجلس لم يقرر بعد

القيام بكل ما في وسعه لوضع حد لأعمال العنف، يجب اليوم على الأقل أن نفعل ما بوسعنا للتخفيف من آثارها. هذا ما نركّز عليه اليوم؛ ولكن يجب أن يتمثل هدفنا الأساسي في بذل جهود حازمة وموحدة تتطلّبه هذه الأزمة ويستحقه شعب سوريا بغية وضع نهاية للصراع.

السيدة هولغوين كويبار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن كولومبيا، أود أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على رئاسة فرنسا لمجلس الأمن هذا الشهر، وكذلك على مبادرتكم الى عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الوضع الإنساني في سوريا، ودعوة الدول المجاورة لسوريا الى المشاركة فيها.

وأود أن أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس على احاطتيهما الإعلاميتين والتفسيرات الواضحة عن حالة اللاجئين في سوريا. كما أود أن أشكر الوزراء من جيران سوريا في لبنان، والعراق، وتركيا، والأردن على حضورهم هنا وعلى دعمهم للمواطنين السوريين الذين يحتاجون إلى الحماية. واسمحوا لي أن أقول إن شهاداتهم المباشرة أمر مقلق للغاية.

إن الوضع الإنساني في سوريا لا يمكن تسويته دون التوصل إلى حل سياسي. فلأشهر طويلة ومؤلمة شهد المجتمع الدولي تعميقاً للأزمة وتدهوراً للوضع الإنساني في سوريا. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، كان من المستحيل إنهاء الصراع. والمؤسف أننا في مجلس الأمن لم نكن قادرين على القيام بأي شيء لإنهاء الأزمة. لقد فشلنا في ذلك.

وتأثير الصراع على السكان المدنيين تأثير هائل. فوفقا للتقارير، هناك أكثر من ٢,٥ مليون نسمة، معظمهم من المشردين داخليا، يتعرضون للضرر، فضلا عن قرابة ٢٥٠ ٠٠٠ شخص مسجلين كلاجئين في الأردن ولبنان وتركيا والعراق. والى جانب الآلاف من النازحين واللاجئين، يضر العنف المنتشر على نطاق واسع أيضا بأسر الذين فقدوا أحباءهم. والتدمير الناجم عن الرصاص والاعتداءات على المنازل والهياكل الأساسية الوطنية، وكذلك على النشاط الاقتصادي، سوف يؤثر على الانتعاش في سوريا في الأجلين القصير والطويل. ولسوء الطالع أن ما يتم تدميره في بضعة أشهر سوف يستغرق سنوات لاستعادته.

وتنضم كولومبيا إلى المجتمع الدولي في دعوة جميع الأطراف الى احترام التزاماتها المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي. وبينما المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق السلطات السورية، يجب على كل الأطراف المعنية أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي، الذي يحدد قواعد واضحة لهذه الحماية. ونأسف لحقيقة أن أيا من الطرفين لم يقبل المقترحات للتوصل إلى حل سلمي، وأن كليهما قد رفضا وقف إطلاق النار والطريق المؤدي إلى الحوار السياسي. وإننا نؤكد مجددا دعوتنا إلى وضع حد لجميع الهجمات، والى بذل جهود للتوصل إلى حل سياسي يراعي التطلعات المشروعة لجميع قطاعات المجتمع السوري. ويحدونا الأمل في أن يجد الشعب السوري بديلا فعالا يسمح ببدء المفاوضات بمساعدة من المجتمع الدولي. وفي عملية التوصل إلى حل سياسي، يجب أن نركز على السكان المدنيين وعلى الشباب والنساء والرجال الذين يقعون ضحايا لهذه الحرب.

وننوه مرة أخرى بجهود الوساطة التي قام بها المبعوث المشترك الخاص كوفي عنان. ويحدونا الأمل في أن يكون السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي عين مؤخرا مبعوثا خاصا مشتركا، قادرا على الجمع بين الطرفين حتى يسلكا طريق الحوار. ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا أنه بغية أن تتكلل ولاية السيد الإبراهيمي بالنجاح، من الاساسي أن تلتزم الأطراف التزاما حقيقيا، وأن نكون قادرين على ضمان الدعم

الموحد والمتماسك من المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن. ونرحب بقرار الأمين العام بالإبقاء على وجود فعال ومرن للأمم المتحدة في سوريا، بهدف دعم جهود المنظمة وأي تقدم قد يتحقق بين الطرفين نحو التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض.

ويجب أن نعمل معا في منطقة هامة للسلام والأمن الدوليين، بغية منع أي تصعيد للصراع من العمل على تفاقم التوترات القائمة في بيئة معقدة بالفعل. واللجوء إلى العنف ليس الطريق الصحيح لحل الأزمة السورية. ونكرر أن الامر يعود الى السوريين لأخذ زمام المبادرة في عملية السلام والمصالحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع على إجراء حوار يفضي إلى حل سياسي بطريقة منسقة وموحدة.

والمهمة العاجلة في المدى القصير تتمثل في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. ويجب أن نعمل بصرامة على انفاذ القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان للشعب السوري. ونرحب بالخطوات التي اتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في البحث عن سبل لتوسيع نطاق جهود الإغاثة بسرعة والحد من معاناة المدنيين العالقين في مرمى النيران. وينبغي إيلاء الاهتمام لمعظم الاحتياجات الملحة للمتضررين، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، الذين هم في حاجة ماسة الى السكن الأساسي، والغذاء، والصحة، والمياه، والصرف الصحي.

وكما سمعنا، إن تفاقم الأزمة، ولا سيما الحالة الإنسانية، يخلّف أيضاً تأثيرا سلبيا على البلدان المجاورة التي تبذل جهودا ضخمة لتلبية احتياجات آلاف السوريين الذين التمسوا اللجوء في أراضيها. فتلك البلدان، فضلا عن الوكالات الإنسانية، بحاجة إلى تعاون دولي أكبر لكفالة أن تكون قادرة على مساعدة العدد المتزايد من اللاجئين.

وتؤكد كولومبيا من جديد التزامها بتعزيز إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وتعتقد أن خطة النقاط الست المقترحة في القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) تمثل توافقاً في آراء المجتمع الدولي بشأن كيفية معالجة الوضع.

ومن شأن تنفيذها أن يُرسي الأسس لحلٍّ سياسي. ولبلوغ تلك الغاية، يجب المثابرة على أن نجمع معاً مواقف الأطراف المعنية العديدة، بغية توحيد استراتيجية مشترَكة في ظلِّ القيادة السورية التي تَحلُّ المسائل المُلحّة باقتراحات والتزامات بعيدة المدى.

السيد أوهين (توغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أُحيِّي الحكومة الفرنسية على المبادرة إلى تنظيم هذه الجلسة التي تركِّز على الحالة الإنسانية في سورية وتداعياتها الخطيرة على البلدان المجاورة. كما أودُّ أن أشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، ومفوَّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، على إحاطتيهما الإعلاميتَين الوافيتَين بشأن الموضوع. كما أودّ أن أُثني على حضور وزراء البلدان المجاورة لسورية، وهي تركيا والأردن ولبنان والعراق، فضلاً عن بقية رؤساء الوفود التي تحضر هذه الجلسة.

إنَّ الأزمة السورية التي امتدَّت فعلياً لأكثر من ١٨ شهراً، تواجه الآن مأزقاً كاملاً في ما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سلمية. وعدم قدرة مجلس الأمن حتى الآن على التكلُّم بصوت واحد لمعالجة هذه الأزمة يثير الأسى العميق. ومن المؤسف أنَّ المبادرات المتَّخَذة خارج مجلس الأمن لم تنجح في إيجاد حلٍّ إيجابي للنزاع، لأنها بلا رَيب متضاربة غالباً. وفوق ذلك، اعتُبِرت خطة النقاط الستّ للمبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية، السيد كوفي عنان، أفضل وسيلة لإنهاء الأزمة، ولا سيَّما أنها حظيت بموافقة جميع الأطراف المعنية.

وفي ضوء الانتهاكات الجارية لهذه الخطة، واستِعار القتال باستخدام المدفعية الثقيلة والأسلحة المتطوِّرة، بما يماثل حرباً تقليدية ونزاعاً داخلياً مسلَّحاً ذات تداعيات دولية خطيرة، قرَّر المبعوث الخاص المشترَك أن يُعلن استقالته. لكنَّ بلدي، الذي أسِف لتلك الاستقالة، رحَّب بالتعيين السريع للسيد الأخضر الإبراهيمي بصفته مبعوثاً خاصّاً مشترَكاً. وأودّ أن أؤكِّد هنا مجدداً دعمنا الكامل للسيد الإبراهيمي ونتمنّى له كل النجاح في تنفيذ ولايته.

لقد دخلت سورية الآن ما يمكن للمرء أن يُسمِّيه حرباً، أهلية يدفع فيها الشعب ثمناً باهظاً. فالاشتباكات التي تقع في المناطق الحضرية، وعدد القتلى

بالعشرات يومياً، الذي تجاوز الـ ٠٠٠ ٢٠ قتيل فعلاً، والتدمير العبثي للممتلكات، أدَّت جميعاً إلى زيادة عدد الأشخاص المشرَّدين داخل البلد، فضلاً عن عدد اللاجئين السوريين الباحثين عن ملاذ آمنٍ في البلدان المجاورة. فتركيا والأردن ولبنان بشكل خاص تؤوي عدداً هائلاً من اللاجئين، يُقدَّر اليوم بأكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة، بينهم النساء والأطفال الذين فرُّوا من المجازر وعمليات الإعدام الفوري وجميع أشكال االسلب والانتهاكات حقوق الإنسان. وهذه الحالة كارثة إنسانية حقيقية في سورية والبلدان المضيفة على السواء. وهي تزداد سوءاً من جميع الجوانب مع تصاعد القتال وتزايد استشهاد أبناء الشعب السوري.

وفي هذا الصدد، تودّ توغو أن تشكر البلدان المضيفة على التضحية الفائقة التي تقوم بها لحماية ومساعدة آلاف اللاجئين الوافدين إليها وهم في غاية العوز، وبعضهم مرضى وجرحى. فإيواء اللاجئين عبء ثقيل دائماً، سواء للدولة المضيفة وللمنظمات الإنسانية التي تعمل على تقديم المساعدة. ولا يمكن للبلدان المضيفة أن تتحمَّل هذا العبء الثقيل وحدها، كما لا يمكن للمرء أن يُقدِّر التكلفة الكاملة بدون أن يشمل المخاطرة التي تؤدي إليها.

لذا، يدعو بلدي المجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة اهتمامه بالمأساة القائمة حالياً في سورية، بتقديم المساعدة المادية والمالية المتزايدة لتلبية احتياجات اللاجئين والأشخاص المشرَّدين السوريين. وإنني أغتنم الفرصة التي تُتيحها هذه الجلسة للثناء على الجهود التي تبذلها حتى الآن الدول وهيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية، فضلاً عن موظفيها العاملين داخل سورية وفي مخيمات اللاجئين، لتقديم الإغاثة والمساعدة للسكان الذين يستدعيها وضعهم.

وفوق عبارات الدعم والعمل الجاري ميدانياً لمساعدة اللاجئين والأشخاص المشرَّدين، يتعيَّن علينا تحديد استراتيجيات لإعادة تنظيم العمل الإنساني وتعزيزه. فتلك هي غاية هذه الجلسة، لأنّ جميع المبادرات الأخرى بشأن تسوية سلمية للتراع قد أخفقت حتى الآن.

وفي رأي بلدي أنَّه لا بُدَّ للاستراتيجيات المزمَع إعدادها أن تشمل اعتماد تدابير وطنية أو إقليمية لتقديم الإغاثة للسكان السوريين المشرَّدين داخل البلد واللاجئين خارجها على السواء. وفي الوقت نفسه، يتعيَّن علينا مساءلة الأطراف من جميع الجهات عن مسؤولياتها المتعلقة بالامتثال للصكوك القانونية الدولية في القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب النظر في الانتهاكات المُثبَتة لتلك المسؤولية عن الحماية، والمُترتبة على جميع الأطراف، في سياق مكافحة الإفلات من العقاب، وينبغي أن يؤدي ذلك إلى محاسبة أؤلئك المسؤولين عن أعمالهم أمام المحاكم الوطنية أو الدولية.

ويتعيَّن على مجلس الأمن أن يوجِّه في هذا الصدد رسالة قوية وواضحة إلى جميع الأطراف، لأنه ما من شكٍّ في أنَّ القوى المتقاتلة في سورية لا تزال ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

والتقرير الصادر في كانون الثاني/يناير (A/HRC/19/69) عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المكلَّفة من مجلس حقوق الإنسان، يُظهر أنّ تلك الانتهاكات تُرتكَب من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلَّحة المناوئة لها على السواء. وبعد عدة أشهر على نشر التقرير، وفي أعقاب أشهر من الانتهاكات والأعمال التي تهزُّ الضمير الإنساني، يتعيَّن علينا الاستنتاج بأنّ مثل تلك الأعمال قد ازدادت سوءاً بسبب الاشتداد المتزايد للقتال واستخدام الطيران العسكري وشنِّ الهجمات الإرهابية وارتكاب المجازر الواسعة النطاق التي لا تُميِّز بين الضحايا من الرجال والنساء والأطفال.

وهذه السلسلة من الأعمال، التي تشكِّل انتهاكات لحقوق الإنسان، تنطوي على عوائق تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية. وإنَّ بلدي يدعو جميع الأطراف إلى تفادي مثل هذه الأعمال والالتزام بفتح الممرَّات الإنسانية، بحيث يمكن إيصال المساعدة إلى السكان الذين هم في أمسِّ الحاجة إليها. كما يجب حماية العاملين في المجال الإنساني لكي يستطيعوا تنفيذ هذه المهمَّة الخطيرة.

وفي هذا الصدد، نؤكِّد مجدداً أنَّ تقديم المساعدة الإنسانية يجب أن يتمَّ في إطار احترام سيادة سورية نفسها، واحترام البلدان المجاورة التي تستوعب التدفُّق المتواصل من اللاجئين.

ولا يمكن للتراع السوري تفادي الخضوع للقواعد التقليدية لحلِّ التراعات. فتسويته ستستلزم الحوار حتماً، بمعزل عمَّا إذا كان أحد الأطراف رابحاً أو خاسراً. وسورية ستحتاج إلى جميع بناتها وأبنائها لإعادة البناء. وسيتعيَّن على السوريين أن يتعايشوا مع نتيجة هذه المأساة التي يمرّون بها حالياً، ولكن لا يمكن ترك الحوار والمصالحة جانباً لوقت أطول. فلا بُدّ للحوار أن يبدأ الآن، ولكي يتمّ ذلك، يجب أن يتوقف القتال.

ما برحت الرسالة التي يبعث بها مجلس الأمن منذ بداية الأزمة تتسم بالوجاهة، على الرغم من أنه لم ينجح في تنفيذها على أرض الواقع. يجب أن يتوقف القتال لإتاحة الفرصة للدبلوماسية لتقوم بإقناع كل المجتمع السوري، بمكوناته السياسية والعرقية والدينية، بالدخول في حوار من أجل استعادة السلام في بلده.

وقد أيدت فكرة الحوار هذه اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي لا تزال تعتقد بأن الوسيلة الوحيدة المتاحة لوضع حد للعنف هي الحوار الشامل المفضي إلى تسوية عن طريق التفاوض لكفالة احترام حقوق الإنسان لجميع السكان في البلد بصورة فعالة.

يجب أن تظل الأمم المتحدة تعمل على التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، وتقع على عاتق السيد الإبراهيمي المسؤولية الصعبة المتمثلة في تلبية تطلعات الشعب السوري المشروعة. والدعم الدؤوب من المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد من المجلس، ضروري لنجاح مهمته. ونتفق جميعا على أننا بحاجة لتوفير الإغاثة للاجئين، لكننا ندرك جميعاً أيضا أن حل هذه الأزمة ذو طابع سياسي. لذلك، نحن جميعا نعرف ما لا يزال يتعين القيام به من أجل التوصل إلى حل دائم.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي وزير الخارجية فابيوس، على عقد هذه المناقشة المهمة.

نجتمع في لحظات كئيبة، تأتي بعد مرور أقل من أسبوع على أيام من أكثر الأيام دموية منذ أن بدأ النظام السوري حملته قبل ١٨ شهرا تقريبا. الولايات المتحدة غاضبة إزاء حالات الإعدام بإجراءات موجزة والقصف الذي أودى بحياة المئات من السوريين في داريا في نهاية الأسبوع الماضي. وتذكرنا التقارير عن الغارات الجوية التي تُشن على المستشفيات والمخابز وصفوف الخبز في حلب ببعض أسوأ الفظائع في الصراعات

السابقة. لطالما تعهد المجتمع الدولي بألا يسمح مرة أخرى بوقوع مثل هذه الجرائم. لكن، منذ عام ونصف العام، ما فتئ النظام السوري يشن بلا هوادة حملة شريرة هدفها إرهاب شعبه الذي يتجرع المعاناة وسفك دمائه. بشار الأسد وأولئك الذين لا يزالون يقفون معه مسؤولون الآن عن مقتل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من السوريين وجرح عشرات الآلاف آخرين. لقد أجبروا مئات الآلاف من المدنيين على الفرار للنجاة بحياتهم.

وعلى الرغم من البيئة المروعة على الأرض والعرقلة الواضحة من قبل الحكومة السورية، فإننا نعمل مع الآخرين للتصدي لقسوة بشار الأسد وزمرته. وتسارع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والولايات المتحدة، والكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم والمنظمات الإنسانية السورية وغيرها بإرسال المعونات الحيوية إلى مئات الآلاف من المدنيين الذين يحتاجون إليها حاجة ماسة. وتفيد الأمم المتحدة بأن ما يصل إلى ٢,٥ مليون سوري بحاجة الآن إلى مساعدة. ونثني على العاملين في المجال الإنساني، الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين، ونحزن على الذين ضحوا بأرواحهم. يجب على جميع الأطراف، لا سيما الحكومة السورية، أن تسمح بالوصول الآمن والكامل وغير المقيد للعاملين في المجال الإنساني حتى يتمكنوا من إنقاذ الناس الذين باتت حياتهم اليوم مرهونة بتلك المساعدات.

تدعم الولايات المتحدة بقوة التنفيذ الكامل والفوري لخطة الاستجابة الإنسانية لسوريا، التي اتفق عليها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة السورية. لم يتوفر سوى نصف مبلغ الـ ١٨٠ مليون دولار اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا. وتعاني كذلك من نقص التمويل خطةُ الأمم المتحدة المنقحة للاستجابة الإقليمية لسوريا، وهي خطة لمساعدة البلدان المجاورة المضيفة للاجئين.

تسعى حكومة بلدي بكل السبل لتقديم الإغاثة الإنسانية للمتضررين من أعمال العنف في سوريا. في هذا العام، قدمت الولايات المتحدة بالفعل ما يقرب من ٨٢ مليون دولار للأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الأخرى لمواجهة الأزمة الإنسانية السورية. وقد أطعمت مساعدتنا الجياع وضمدت جراح أكبر عدد ممكن من ضحايا الأسد ممن استطعنا الوصول إليهم. ونساعد على حماية الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، ونعمل على إنقاذ الأطفال من سوء التغذية والمرض وعلى ضمان توفير ما يكفي من المياه والتصحاح والنظافة. كما تمكّن مساعداتنا من توفير التنسيق في المجال الإنساني والدعم اللوجستي لوكالات الإغاثة.

ونشعر بالامتنان العميق لزملائنا من الدول الأعضاء التي قدمت أيضاً تبرعات مهمة. ونحث جميع الأعضاء على زيادة مساهماتهم لتغطية النقص وللتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة لتجنب خلق أنظمة موازية للاستجابة الإنسانية. ونقدر تقديراً خاصا كرم تركيا والأردن ولبنان والعراق وغيرها من البلدان التي فتحت حدودها للمدنيين الفارين من العنف والاضطهاد. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم الدعم حسب الحاجة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تيسير المرور الآمن لأولئك الذين يسعون إلى الفرار. ويساور الولايات المتحدة بالغ القلق من اتساع دائرة العنف في سوريا لتشمل البلدان المجاورة، خاصة لبنان، حيث تعمل الحكومة اللبنانية وقوات الأمن على السيطرة على حالات اندلاع أعمال العنف.

بيد أن هذه الأزمة ليست، في أساسها، بالأزمة الإنسانية. إنها أزمة سياسية سببها قسوة نظام الأسد واستهتاره. ولا يمكن لأي قدر من المساعدة الإنسانية أن يضع حداً لإراقة الدماء والمعاناة. لن يأتي ذلك اليوم إلا حين يغادر الأسد، وتبدأ عملية انتقال سلمي إلى النظام الديمقراطي بقيادة سورية. يظل هذا هدفنا وينبغي أن يكون هدف جميع الدول الحسنة النية. ونرحب بتعيين المبعوث الخاص المشترك الإبراهيمي وندعم

دعماً كاملاً جهوده لوضع حد للعنف وتمهيد الطريق للانتقال السياسي.

وفي موازاة ذلك، تواصل الولايات المتحدة وشركاؤنا العمل مع المعارضة السورية وإشراك جميع عناصر المجتمع لمساعدة الشعب السوري على إقامة حكومة تمثل جميع مواطنيها، وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان، وتحترم سيادة القانون و تستجيب لتطلعات شعبها. ونحن فخورون بالمساعدة في تدريب نشطاء المجتمع المدني على تزويد المواطنين السوريين بالمعدات التي تسمح لهم بالتواصل الآمن فيما بينهم، والوصول إلى العالم الخارجي، وتوثيق فظائع النظام. ونشجع الجهود التي تبذلها المعارضة لتوحيد السكان خلف خطة انتقالية مشتركة تبشر بمستقبل واعد وآمن لجميع السوريين. سنستمر في توسيع تلك الجهود وتكثيفها، ولن يهدأ لنا بال حتى تتوفر الحرية للشعب السوري ليحقق تطلعاته في حكم نفسه بنفسه والعيش بدون خوف.

حتى في احتدام الصراع، ندين، بأقوى عبارات الإدانة، عمليات القتل غير القانوني التي يرتكبها أي طرف كان. ولا يسعنا أن نتجاهل، ولن نتجاهل، الفظائع والانتهاكات المنهجية للقانون الدولي. سوف يخضع المسؤولون عن مذابح المدنيين للمساءلة. ونرحب بما تعهد به قادة الجيش السوري الحر من منع جنودهم من إلحاق الأذى بالمدنيين، أو إساءة معاملة السجناء، أو قتل الأسرى من المقاتلين. وسنظل نراقب حتى نتأكد من تنفيذ تلك الوعود. كما نكرر مطالبتنا الحكومة السورية بالامتناع عن استخدام أي أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نقلها. ومن واجب الحكومة السورية أن تكفل سلامة وأمن كل هذه الأسلحة والمخزونات.

لقد سمعنا اليوم الكثير عن معاناة الأبرياء وقسوة الجناة. لقد تأسس بلدي على مبدأ أن الحاكم تستمد سلطاته العادلة من رضا المحكوم.

ومن الواضح أنّ نظام الأسد قد خسر أية موافقة كانت لديه إذا وُجِدت. و لم تعد المسألة ما إذا كان سيسقط؛ ولكن متى، وبأيّ ثمن.

إنّ المسؤولية الأولية عن إنهاء المجزرة تقع على عاتق الأسد والزمرة المحيطة به. لكنّ بقية المجتمع الدولي، وبخاصة زملاءنا أعضاء المجلس، لديهم مسؤوليات خاصة بهم. ومن المؤسف أنّ قليلين من أعضاء المجلس يواصلون منع هذه الهيئة من الاستجابة بفعالية. وهذا أمرٌ مستهجَن. ولكن حتى في هذه الساعة المتأخرة بشكل مأساوي، يجب ألاّ تبقى الأمور على حالها. والشعب السوري يعرف تماماً أيّ البلدان أيّدت قضيته المشروعة وأيّها حمت النظام البائد والبائس. وستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالسعي إلى مساق أكثر حكمة، يحدّ من الأذى للأمن الإقليمي ويدرأ خطر الحرب الأهلية الواسعة النطاق، ويُفضي إلى حكومة سورية جديدة مسؤولة، تدافع عن جميع مواطنيها وتحترمهم. أجل، في يوم غير بعيد، سيخسر الأسد قبضته الدموية على الشعب السوري. وعندئذ، سيكون على المجلس أن يهبّ لمساعدة هذا الشعب على تضميد جراحات الحرب وإعادة بناء بلده المنكوب. وحين يأتي ذلك اليوم، سيتذكر الشعب السوري – والعالم – مَن كان في الجانب الخطأ من التاريخ ومَن كان إلى جانبه.

السيد موسَييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الرئاسة الفرنسية على عقْد هذه الجلسة الهامة تحت بند جدول الأعمال المُعنْوَن ”الحالة في الشرق الأوسط“، لمناقشة التداعيات الإنسانية للأزمة السورية. ونحن ممتنّون أيضاً لنائب الأمين العام ولمفوّض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إحاطتيهما الإعلاميتَين. كما أودّ أن أرحّب بمشاركة العديد من الوزراء في اجتماع المجلس اليوم.

إنّ أذربيجان تبقى شديدة القلق إزاء تصاعُد العنف وتردّي الحالة الاقتصادية – الاجتماعية والإنسانية في سورية. فطوال

الفترة منذ بداية الأزمة حتى الآن، تطوَّرت حوادث متفرّقة إلى اشتباكات أكثر وحشية بقدرات تنظيمية وعسكرية متعاظمة، بما فيها استخدام القوة المفرطة والاعتداءات العشوائية على المدنيين. ونتيجة لذلك، أُزُهقت أرواح الآلاف في دوّامة العنف، وأخذ عدد المدنيين القتلى يتزايد يومياً. ومن المهمّ إجراء التحقيق الكامل في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات إليها، ومحاسبة المُرتكبين على جرائمهم. وإننا نؤكد مجدداً نداءنا إلى جميع الأطراف بأن توقف جميع أعمال العنف

فوراً، وتنفِّذ تنفيذاً كاملاً التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومع تزايُد عدد الأشخاص المشرّدين داخل سورية وعدد اللاجئين الفارّين إلى البلدان المجاورة، وتدهور الحالة الأمنية والإنسانية تدهوراً سريعاً، يُثير تهديد زعزعة استقرار المنطقة بأسرها قلقاً خاصاً. وإننا نحيّي حكومات العراق والأردن ولبنان وتركيا – البلدان المتأثرة بتداعيات الأزمة – على الإغاثة والحماية التي تقدّمها للآجئين السوريين.

وينبغي الاهتمام بجدّية بشواغل البلدان المجاورة ونداءاتها المتعلقة بتأثير استمرار الأزمة وتصاعدها الإضافي. إذ يجب تزويد هذه البلدان بالمساعدة والدعم الكافيين لمجابهة التحدّيات السياسية والأمنية والإنسانية التي تواجهها. وفي هذا الصدد، من الأهمية القصوى اتخاذ جميع التدابير التطبيقية الملائمة لضمان عدم استخدام الأزمة في سورية ذريعة لتنظيم نشاط إرهابي وانفصالي ضد الدول الأخرى، ولا سيّما تلك المحيطة بسورية، أو للتحريض عليه أو تيسيره أو تشجيعه. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر بعناية في التقارير المتعلقة بامتداد آثار الأزمة السورية إلى مناطق أخرى.

إنّ نحو ٢,٥ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية نتيجة النزاع في سورية. ونحن نقدِّر الجهود التي بذلتها حتى الآن المنظمات الإنسانية ووكالات الإغاثة الدولية في الميدان، لمساعدة الأشخاص المتضررين من النزاع. وحجم الأزمة الإنسانية يستدعي فتح مجال إنساني أرحب، وتوسيع نطاق المنظمات التي يمكن أن تتفاعل معها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لتقديم الإغاثة إلى محتاجيها، وفقاً للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي. والاستجابة الأسرع والأوسع لنداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل سورية حاسمة. فمن الضرورة المطلقة دعم أولئك المحتاجين إلى المساعدة داخل سورية وفي البلدان المجاورة.

وإلى جانب بيان جنيف لمجموعة العمل، تشكّل القرارات ذات الصلة أساساً متيناً لتوجيه الجهود نحو تسوية سياسية، تنطوي على عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، هدفها معالجة تطلّعات الشعب السوري وشواغله المشروعة. ومن المهمّ مراعاة واحترام الالتزامات المتعلقة بسيادة سورية وجميع الدول الأخرى في المنطقة، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي بشكل كامل.

إنّ العمل الهامّ الذي قام به المبعوث الخاص المشترَك كوفي عنان يجب أن يتواصل. ونحن نرحّب بالمبعوث الخاص المشترَك المعيَّن مؤخراً الاخضر الإبراهيمي، ونتمنى له كل النجاح في تنفيذ المهمة البالغة الأهمية والدقة لتيسير حل سياسي. والتعاون الكامل من جميع الأطراف في سورية مع الممثل الخاص، ودعم المجتمع الدولي له ضروريان لتحقيق انفراج طال انتظاره في إنهاء العنف وإرساء السلام والاستقرار لسورية والمنطقة بأسرها. ومن الواضح أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين أن يُثبتوا عزمهم على حل الأزمة بالوسائل السلمية بدل حلّها عسكرياً.

وعلى هذه الخلفية، من الأساسي أن يتكلّم مجلس الأمن بصوت واحد، لضمان امتثال الأطراف لالتزاماتها، والتعاون مع المبعوث الخاص المشترك بمسؤولية وإرادة طيبة. والحفاظ

على وجود الأمم المتحدة في الميدان شرط مسبَق آخر لدعم المساعي الحميدة للأمين العام، فضلاً عن اطّراد الإشراف الدولي وضمان تدفّق المعلومات الميدانية المستقلة والمحايدة. ونأمل أن تثمر

الجهود الجماعية في النهاية نتائج في إيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية، وفي إنهاء المعاناة الإنسانية.

وأخيراً، أودّ أن أغتنم الفرصة المتاحة من خلال مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، لكي أُعرب عن قلقنا الشديد بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، التي لا تزال متوقفة بدون أي تقدّم بارز نحو استئناف المحادثات المباشرة بين الأطراف. ومن الواضح أنّ حلّ تلك المشكلة أساسي لتحقيق سلام دائم واستقرار وأمن في المنطقة كلها، وأنّ احترام القانون الدولي ينبغي أن يكون أولوية مطلقة لبلوغ تلك الغاية. وفي اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، يتعيّن عليه أن يستجيب بشكل كافٍ، بغية وضع حدٍّ للممارسات والسياسات غير القانونية، وضمان مراعاة واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نرحّب بمبادرة فرنسا في عقد جلسة اليوم. ونشكر نائب الأمين العام إلياسون على

التقييمات التي قدّمها. كما أنّ السيد غوتيريس أطلعنا على معلومات هامة. لقد أولينا اهتماما خاصا للبيانات التي أدلى بها الوزراء الممثلون للبلدان المجاورة لسوريا.

والاتجاهات السائدة في الوضع الإنساني المتغير في سوريا لا بد أن تثير القلق العميق. فهناك زيادة في عدد الضحايا من المدنيين وزيادة في أعداد اللاجئين الذين يتجاوز عددهم الآن ٢٠٠ ٠٠٠. وقد تجاوز عدد المشردين داخليا مليون شخص، في حين يحتاج ٢,٥ مليون سوري المساعدة. بل أن الحالة أكثر مأساوية بالنظر إلى وجود أكثر من ١,٥ مليون لاجئ من بلدان أخرى في سوريا. ويعاني غالبية الشعب السوري من عواقب الفوضى.

والطرفان المتحاربان يتحملان المسؤولية عن محنة المواطنين العاديين. ونهيب بالقيادة السورية وقادة المعارضة، بما في ذلك المعارضة المسلحة، منع حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة السورية بهدف تقديم المساعدة لمن يعانون. ومن المهم أنه تم الاتفاق على خطة للاستجابة الإنسانية. ووفقا لهذه الخطة، تضطلع الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية والتي تعمل مع السلطات المحلية والهلال الأحمر العربي السوري بأنشطة إنسانية في سوريا. ويذهب الجانب الأكبر من المساعدة الإنسانية اليوم إلى مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا، وهم بحاجة إلى المساعدة حقا. ومع ذلك، فإن السكان الذين يعيشون داخل الأراضي السورية يفتقرون بوضوح إلى إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية الجاري تقديمها من خلال قنوات شتى. وهناك حاجة ملحة إلى تخصيص موارد إضافية لمساعدة جميع المتضررين السوريين، بمن فيهم المشردون داخليا.

وروسيا تنشط في تزويد سوريا بالمساعدة الإنسانية، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية. وقدمنا تبرعات محددة الأهداف من مانحين قيمتها ملايين الدولارات للجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجرى أيضا إيصال مساعدات إنسانية مباشرة.

ونرحب بأنشطة الكيانات الدولية، وفي مقدمتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في توفير المساعدة الإنسانية الدولية للسوريين الذين يعانون. ويجب تمكين المنظمات والوكالات الإنسانية من الوصول إلى المواقع التي يوجد فيها لاجئون

سوريون في البلدان المجاورة، وذلك لتقييم الوضع بشكل صحيح وتقديم المساعدة المناسبة. ونؤكد على أهمية تنفيذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة إقليمية لمساعدة اللاجئين.

لقد تأثر الوضع الإنساني في سوريا سلبا جراء الجزاءات الاقتصادية أحادية الجانب والقيود التي تفرضها فرادى البلدان والرابطات الإقليمية. ونحن نعارض هذه الممارسات بصورة أساسية. والجزاءات المفروضة بالالتفاف على مجلس الأمن لا تمت بصلة إلى بذل جهود حقيقية للمساعدة على تسوية الأزمة السورية. فهي تعقد ببساطة حياة المواطنين العاديين وتحرمهم من فرصة تلبية احتياجاهم الأساسية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية. وهذا ليس استنتاجنا وحدنا، ولكن أيضا استنتاج اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية. وندعو الدول التي فرضت جزاءات على سوريا إلى رفعها فورا.

ولا يمكننا أن نقبل بالجهود التي تبذلها فرادى الدول لاستخدام حجج إنسانية زائفة لتبرير دعمها المالي أو المادي أو التقني أو اللوجستي للجماعات المسلحة غير الشرعية. فعند تنفيذ أنشطة إنسانية، من المهم للغاية الاستمرار في الامتثال الكامل لمبادئ الحياد وعدم التحيز. واسمحوا لي أن أقول صراحة: ليست جميع الأفكار التي جرى التعبير عنها متماشية مع تلك المعايير. وبشكل عام، يجب تقديم المساعدة الإنسانية مع التقيد الصارم بإطار القانون الدولي.

ومن الواضح تماما أن السبب الرئيسي لمحنة الشعب السوري هو الأعمال العدائية الدائرة. ومن ثم، فإن التحدي الأساسي في هذه المرحلة هو وقف إطلاق النار. ويجب على جميع الأطراف المتحاربة وقف أنشطتها ووقف جميع المواجهات المسلحة ونقل صراعها إلى الساحة السياسية. واتباع أي نهج آخر لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة، بما في ذلك الأزمة الإنسانية.

واليوم، لم يحدث أي انخفاض في مستوى العنف في سوريا، بل إنه مستمر في التفاقم. ونحن نأسف لأننا لم نتمكن، بسبب مواقف عدد من أعضاء مجلس الأمن، من تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية والتي قامت بدور رادع معين في الأزمة.

ومكتب المبعوث الخاص المشترك في دمشق، الجاري إنشاؤه، يجب أن يبدأ بسرعة عمله النشط في الميدان، والذي نأمل أن يساعد السوريين على وضع حد لحلقة العنف المفرغة. ونرى أن إحدى الوظائف العملية للمكتب على المدى القريب تتمثل في المساعدة على إجراء تحقيق دقيق ونزيه في جميع الظروف ذات الصلة بآخر الأحداث المأساوية وأعمال العنف ضد المدنيين.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مكترث بمحاولات العناصر المتطرفة والإرهابيين زيادة زعزعة استقرار الوضع في سوريا، وخاصة الأعمال القمعية ضد الأقليات العرقية والدينية.

ونحن نتوقع أن تيسر جلسة اليوم تعزيز القاسم المشترك بين مواقفنا، لمصلحة ممارسة تأثير منسق على الطرفين المتصارعين لتشجيعهما على وضع حد فوري لإراقة الدماء والتمكين من معالجة المشاكل الإنسانية الملحة للشعب السوري، خاصة وأن لدينا بالفعل أساسا توافقيا في هذا السياق يتمثل في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخطة السيد عنان والبيان الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا.

وهذا هو الأساس لقرار روسيا بمواصلة جهودها الدؤوبة في التعامل مع الحكومة السورية ومع جماعات المعارضة.

وندعو الأعضاء الآخرين المسؤولين في المجتمع الدولي إلى أن يحذوا حذونا.

ونرحب بتعيين السيد الإبراهيمي في منصب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا وسنقدم له المساعدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا إلى جانب دعمنا المبدئي الراسخ.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لوفد فرنسا لتنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. وجلسة اليوم تتيح لنا فرصة أخرى لإجراء تقييم أمين وصريح للوضع بشكل عام والأزمة الإنسانية المتصاعدة على وجه الخصوص.

ونشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على بيانه اليوم. كما نشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس على بيانه. وقد رسم كل منهما صورة إنسانية قاتمة إلى حد ما لكل من سوريا والبلدان المجاورة المتضررة. كما نشكر وزراء الجيران المباشرين لسوريا – تركيا والعراق والأردن ولبنان – على بياناتهم. وسيكون من المهم أيضا الاستماع بشكل مباشر في وقت لاحق إلى الممثل الدائم لسوريا بشأن الحالة الإنسانية التي تتابع فصولها في بلده.

تسجل جنوب أفريقيا إدانتها للعنف المستمر في سوريا وتعرب عن تعازيها القلبية لأسر جميع من فقدوا حياتهم نتيجة للأزمة السورية.

بينما تركز جلسة اليوم على الوضع الإنساني، فإن من الضروري أن نواصل الإسهام بصورة كاملة في البحث عن حل سياسي مستدام في سوريا. لقد انتقصت الانقسامات داخل المجلس من أهميته وجعلته غير قادر على القيام بدور بناء في الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق لتعزيز السلام في الجمهورية العربية السورية. ومن المهم أن يتعامل المجلس مع هذه الأزمة بطريقة متوازنة عن طريق دعوة جميع الأطراف، وممارسة الضغط عليها، من أجل وضع حد للعنف وإقرار وقف لإطلاق النار والامتثال لالتزاماتها بموجب خطة النقاط الست والبيان الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا.

ومن الضروري دعم عملية سياسية ذات مصداقية ببذل جهد دولي موحد ومتماسك لتنفيذ انتقال سياسي عبر التفاوض وبقيادة سورية بهدف إقامة مجتمع ديمقراطي تعددي يلبي التطلعات المشروعة لجميع أبناء الشعب السوري. لذلك، نشكر المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان على قيادته المتميزة والتزامه بالحل السلمي للأزمة السورية. ونرحب بتعيين السيد الإبراهيمي مبعوثا خاصا جديدا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن سوريا، ونعرب عن الثقة في قدراته وقيادته. وأؤكد له دعم جنوب أفريقيا الكامل.

ونود أيضا أن نثني على الدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، وإن كان لفترة محدودة، حيث كانت بمثابة عيون وآذان المنظمة على أرض الواقع وعملت في ظل ظروف صعبة للغاية. وقد جعل العنف الذي لا نهاية له وتعنت الأطراف استمرار تلك البعثة أمرا مستحيلا.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، نحن على ثقة من أن مكتب الاتصال الذي اقترحه الأمين العام سيكون في وضع يمكنه من إجراء تقييم للحالة وتحديد الفرص السانحة التي يمكن استغلالها لإطلاق عملية سياسية. ونناشد الطرفين التعاون مع المبعوث الخاص المشترك ومكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة بغية إطلاق حوار سياسي ذي مصداقية يقوده السوريون ويمسكون بزمامه.

وغني عن البيان أن انهيار سوريا سيؤثر سلبا بالتأكيد على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، وربما يشعل حتى صراعا خطيرا وغير مرغوب على الهيمنة الإقليمية.

وأيُّ إخلال بالموازين السياسية المتعارَف عليها، لصالح أحد البلدان أو مجموعة منها في الشرق الأوسط، سيُثير بالتأكيد أزمة جيوسياسية، مع إمكانية المزيد من زعزعة استقرار منطقة مضطربة وهشَّة أصلاً. ونحن نشهد فعلياً أثر الأزمة السورية على البلدان المجاورة، ولا سيّما لبنان.

وتؤكّد جنوب أفريقيا أنّه لا يمكن حلّ الأزمة في سوريا بالوسائل العسكرية، أو بمساعدة جانب واحد عسكرياً أو بوسائل أخرى لكي يهزم الجانب الآخر. وفي ضوء الادّعاءات المطروحة بأنّ البعض يُسلِّحون المعارضة، قد يكون من الملائم السؤال عمّا إذا لم يكن تسليح المعارضة في سوريا تدخُّلاً عسكرياً غير مباشر. ونحن نؤكد أن نهجاً عسكرياً قد يكون مناسباً في المدى القريب، ولكنه سيكشف حتماً مسارات الخطأ في البلد، ويؤدي إلى صراع أهلي لا نهاية له، كما شهدنا في حالات أخرى، حيث طُبِّقت حلول من هذا النوع، دون أن تأخذ في الحسبان الديناميات والمساقات السياسية الداخلية.

وإننا نأمل ألاّ تُستخدَم الذرائع الإنسانية وذرائع حماية المدنيين لتنفيذ تغيير النظام في سوريا، وليس باسم مجلس الأمن على الأقل. ونذكر أنّ ميثاق الأمم المتحدة ينصّ على أن: ”يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه أخر لا يتّفق ومقاصد الأمم المتحدة.“

ومن الواضح بكل المقاييس أنّ الحالة الإنسانية في سوريا مروِّعة، ولا سيّما أنّ النزاع يتواصل بلا هوادة، والأطراف تبدو مصمِّمة على أن يهزم أحدها الآخر عسكرياً، بدون أيّ اعتبار للمعاناة الإنسانية الناجمة عن ذلك. فمع وجود أكثر من ٢,٥ ملايين شخص محتاج، بينهم نحو ١,٢ مليون مشرَّد، تصبح الحالة رهيبة حقاً، وتُضرُّ أيضاً بالفئات الأكثر ضعفاً، أي النساء والأطفال.

وتقدِّر جنوب أفريقيا أعمال الأمم المتحدة، من خلال برامج الإغاثة، ومنها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما تقدِّر جهودها للتخفيف من الحالة الإنسانية المقرونة بنقص الوسائل الحياتية الأساسية، فضلاً عن التشرُّد الداخلي والدولي بين أمور أخرى. كما نودّ أن نشكر وكالات الإغاثة الإنسانية الأخرى، مثل الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العديدة، التي خاطر عاملوها بحياتهم وقدّموا موارد بارزة لمساعدة الشعب السوري.

لقد استمعنا إلى شواغل كثيرة بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، ولكننا لم نشهد سوى القليل من العمل الهادف إلى توفير الموارد اللازمة للإغاثة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نُحيِّي منسِّقة الإغاثة الطارئة لدى الأمم المتحدة فاليري أموس على زيارة سوريا، وتواصلها مع السلطات السورية بشأن الحالة الإنسانية. كما ينبغي التنويه بتعاون السلطات السورية والمعارضة في تيسير الوصول إلى المساعدة الإنسانية وتشجيعه.

وحالة اللاجئين تثير قدراً مساوياً من القلق. فمع استمرار النزاع، يرتفع ارتفاعاً حادّاً عدد الأشخاص الهاربين والباحثين عن ملاذ في البلدان المجاورة. وممّا يُثير الأسى في هذا الشأن أنّ هؤلاء الأشخاص يهربون إلى بلدان لديها تحدّياتها الذاتية أصلاً. والأكثر أسىً من ذلك هو حقيقة أنّه بينما يهرب السوريون من بلدهم، تستضيف سوريا نفسها عدداً ضخماً من جاليات اللاجئين من الصومال والعراق والسودان وأفغانستان، فضلاً عن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني. وليس مستهجناً أن يساور القلق هؤلاء المشردين بشأن المستقبل، لأنهم في حالة مضطربة حتماً، إذ ليس أمامهم سوى العودة إلى بلادهم التي فرُّوا منها لأسباب مماثلة.

ولا ريب في أنّ حالة اللاجئين تُشكل إرهاقاً متزايداً للبلدان المجاورة من تركيا والعراق ولبنان والأردن، التي تستضيف اللاجئين. فيتعيّن علينا أن نُحيِّيها على توفير المأوى والمساعدات الأخرى لهؤلاء الأشخاص البائسين. كما ينبغي أن نشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الإغاثة الإنسانية الأخرى على المساهمة في التخفيف من محنة اللاجئين السوريين. وفي ضوء الأزمة الإنسانية المتصاعدة في سوريا والنقص الواضح في التمويل، نناشد المجتمع الدولي، بما فيه بلدان منطقة الشرق الأوسط برمّتها، للاستجابة للنداء الإنساني الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وخطة الاستجابة الإقليمية السورية.

وختاماً، تؤكد جنوب أفريقيا أنّه يتعيّن على جميع الأطراف أن تكون مسؤولة عن إنهاء العنف فوراً والالتزام بإيجاد السلام. وعلى صعيد المجلس، بات من الأساسي والأكثر إلحاحاً الآن أن نضع جانباً خلافاتنا القائمة على مصالح وطنية ضيقة، وننقذ سوريا والمنطقة بأسرها من الانهيار الكامل. فينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، العمل بروح الوحدة لإيجاد حل للأزمة في سوريا قبل فوات الأوان.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون، والمفوَّض السامي غوتيريس على إحاطتيهما الإعلاميتَين. كما أودّ أن أشكر الرئاسة الفرنسية على مبادرتها في الدعوة إلى جلسة اليوم، التي تنعقد في مرحلة هامة جداً.

إنّ الشعب السوري بحاجة ماسّة إلى دعمنا. وقد سمعنا اليوم أنّ الحالة الإنسانية مأساوية وتزداد سوءاً كل يوم. وإننا ممتنّون لحكومات وشعوب الأردن ولبنان وتركيا والعراق، ونحيّيها على الدعم الأساسي الذي قدّمته للأُسر السورية الهاربة من العنف الوحشي لنظام الأسد وميليشياته.

إنّ حكومة بلدي، بصفتها جزءاً من الجهد الدولي، تقدّم دعماً مالياً كبيراً لجهود الإغاثة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، داخل سوريا وفي الدول المجاورة على السواء. وإنني أؤكد للمجلس أننا سنواصل القيام بذلك. ومن الضروري تحسين الوصول الإنساني داخل سوريا بغية مساعدة المحتاجين. لذا، نطالب جميع الأطراف بتيسير الوصول الإنساني في جميع أنحاء سوريا.

ولن تتحسَّن الحالة الإنسانية إلاّ إذا استطاع الشعب السوري أن يعيش بدون خوف. فاعتداءات نظام الأسد المتواصلة على المدنيين، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان يجب أن تتوقف. واستخدام الأسلحة الثقيلة والهليكوبترات المسلّحة والطائرات المقاتلة يُظهر الوحشية القصوى التي تمارسها دمشق ضد الشعب السوري. وتأتي جلسة اليوم عقب بضعة أيام على تقارير بشأن مجزرة أخرى ارتكبها النظام وميليشياته ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

فيجب ضمان المحاسبة على مثل هذه الجرائم. وقد توصلت لجنة التحقيق المستقلة إلى معطيات هامّة، وأعدّت قائمة بأولئك الذين اعتبرتهم مسؤولين عنها. وهذا يشكّل أساساً متينا لأعمال المتابعة الممكنة، بما في ذلك من جانب المحكمة الجنائية الدولية. كما نطالب المعارضة باحترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين. فالمطلوب مزيد من القيادة والتفاني. ونشر مدونة سلوكية للجيش السوري الحر خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. فالقانون الإنساني يُطبَّق على جميع الأطراف.

وستواصل حكومة بلدي العمل سعياً إلى حل سياسي للأزمة. وهذا يشمل مرحلة انتقالية سياسية تهدف إلى بناء سوريا ديمقراطية ومتسامحة، تحتضن جميع السوريين، وتكفل

حقوقهم الإنسانية، بغضّ النظر عن العِرْق أو الدين. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور محوري في دعم الشعب السوري في سعيه إلى تسوية سياسية، وانطلاقه نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية. ويصدق الأمر نفسه على جامعة الدول العربية، التي قامت بدور نشيط وبنّاء منذ البداية. وأودّ أن أؤكد للمبعوث الخاص المشترَك، الاخضر الإبراهيمي، دعم ألمانيا الكامل لمهمّته الجديدة الصعبة.

وإننا مرتبطون أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالمعارضة، ثنائياً وفي إطار مجموعة أصدقاء سوريا على السواء، تحضيراً للميدان في سوريا بعد الأسد.

ومن مصلحتنا جميعاً تفادي انهيار كامل في سوريا، من شأنه أن يشكّل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي أيضاً. إنّ موقفنا واضح: لا يمكن أن يكون للرئيس الأسد مستقبل في سوريا الجديدة. ونحضه على التنحي لتحاشي مزيد من سفك الدماء.

إن مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا تشكل خطرا جسيما. إذ أن استخدام الأسلحة الكيميائية سيمثل تصعيدا خطيرا للحالة مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لسوريا والمنطقة بأسرها. ونحث سوريا على التقيد تقيدا صارما بالتزامها بموجب القانون الدولي وعلى الاحجام عن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف كان. كذلك نهيب بسوريا أن تضمن تخزينا آمناً ومأمونا لأسلحة الدمار الشامل تلك.

السيد فيناي كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب الأمين العام، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ووزراء خارجية العراق، والأردن، ولبنان، وتركيا، وكولومبيا، وفرنسا، والمغرب، وتوغو، والمملكة المتحدة على مشاركتهم في جلسة اليوم وعلى بياناتهم.

منذ بداية الأزمة في سوريا في آذار/مارس ٢٠١١ ما برحت الحالة تتدهور تدهورا طرديا. وهناك ما يزيد على ٢,٥ مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من مليون شخص في عداد المشردين داخليا وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص أصبحوا لاجئين. وأن استمرار الجانبين بالعمليات العسكرية قد منع إيصال المساعدة الإنسانية اللازمة في أوانها إلى المحتاجين إليها. وحتى الآن لم تنجح جهود المجتمع الدولي في معالجة الأزمة، وهي أزمة تؤثر بدرجة متزايدة في المنطقة برمتها.

من سوء الطالع أن ما من طرف من طرفي النزاع السوري قد نفذ التزاماته بموجب خطة النقاط الست التي أيدها القراران ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وأصبح الصراع يأخذ على نحو متزايد طابعا عسكريا، واستغلته أيضا مجموعات إرهابية معروفة جيدا. لقد ارتُكب عددٌ من الأعمال الإرهابية ضد مؤسسات الدولة والهياكل الأساسية التابعة لها. وقد انطوت الحالة على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من الجانبين كليهما. ومن سوء الطالع أن الأحزاب السورية بدلا من أن تبدأ بصورة جادة عملية سياسية بقيادة سورية، انتهجت نهجا عسكريا لتحقيق أهدافها.

وندين إدانة قوية جميع ضروب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن مرتكبيها. كذلك ندين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي ما برحت تُرتَكبُ في سوريا. ونهيب بجميع الأطراف السورية والأجنبية على حد سواء أن تنأى بنفسها عن المجموعات الإرهابية، وأن تكفل عدم توفير أي مكان للأعمال الإرهابية وبأنه لا يمكن إيجاد مبرر لها.

في ظل الظروف السائدة في سوريا، ثمة حاجة ملحة للمجتمع الدولي لرص صفوفه وإرسال رسالة موحدة إلى الأطراف السورية بالتخلي عن نهجها العسكري وحل الأزمة من خلال عملية سياسية بقيادة سورية شاملة. فما من

طريقة أخرى لتحقيق وقف مستدام للعنف بجميع أشكاله من جانب جميع الأطراف. كذلك، تلك هي الطريقة الوحيدة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وتهيئة مناخ يفضي إلى تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة على جناح السرعة بطريقة آمنة وغير معرقلة. وأي زيادة في إضفاء الطابع العسكري على الصراع لن تزيد فقط من صعوبة التوصل إلى حل سياسي بل أيضا ستفاقم من الحالة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، فإن أي عسكرة للحالة الإنسانية ستعمل على تردي الحالة الأمنية والأحوال الإنسانية بالنسبة لملايين السوريين، ولذلك يجب تحاشيها.

من المهم، بغية مساعدة الأطراف السورية على تغيير مسارها ومعالجة الأزمة من خلال الحوار السياسي، لجميع الأطراف، داخل سوريا وخارجها، أن تتقيد تقيدا كاملا بالتزاماتها بموجب القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). ولا بد للأطراف من أن تفلح في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان النهائي (S/2012/523، المرفق)، الصادر في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه.

إن الهند تعتقد اعتقادا راسخا بأنه من الحيوي للأمم المتحدة أن تظل منخرطة بشدة مع الأطراف السورية والجهات الفاعلة الأخرى في البحث عن طريقة مفضية إلى الأمام. فأي عمل انفرادي من أي نوع كان لن يحل الأزمة. وما من شأنه إلا أن يفاقم المشكلة ويتسبب في زيادة عدم الاستقرار والعنف حتى خارج حدود سوريا. ونعتقد أيضا أن القيادة في سوريا مسألة يقررها السوريون من خلال عملية ديمقراطية. إن مهمة المجتمع الدولي المتركزة في الأمم المتحدة، تتمثل في مساعدة الأطراف السورية في تلك العملية.

إن الهند ما فتئت تدعو إلى جهود المجتمع الدولي وتؤيدها لمساعدة الأطراف السورية في حل الأزمة وإحلال السلام من خلال الحوار والعمليات السياسية. ووفقا لذلك، نؤيد تأييدا قويا جهود المبعوث الخاص المشترك، كوفي عنان. ونرحب الآن بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثا خاصا، ونحض جميع الأطراف السورية والأجنبية، على التعاون معه بنية حسنة ليتسنى حل الأزمة السورية من دون مزيد من إراقة الدماء.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه الجلسة وترؤسها والتي تسترعي اهتمامنا إلى الحالة الإنسانية المأساوية في سوريا. ونأسف لعدم وجود وزير خارجيتنا هنا، حيث لديه التزامات مسبقة وهو حاليا في مهمة رسمية. ونشكر وزراء خارجية كولومبيا، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتوغو، وتركيا، والمملكة المتحدة على وجودهم. ونشكر أيضا نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

من الصعب فصل الحالة الإنسانية عن الحالة السياسية في سوريا، فهي مسألة ما فتئت مدرجة في جدول أعمالنا لمدة عام تقريبا، وأدت إلى اتخاذ القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وإلى بعض التطورات اللاحقة المعروفة جيدا. وقد أدى الصراع الداخلي إلى أزمة إنسانية وأن تلك الأزمة تنحى إلى تهيئة تربة جديدة لتردي الصراع. وأحدث تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية (A/HRC/19/69) والهجمات الأخيرة التي وقعت في دمشق وحلب تبين زيادة في أعمال العنف في البلد. لا بد من وقف المعارك الجاري خوضها حاليا في المدن مع عدم احترام المدنيين، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الثقيلة، والدبابات، والمروحيات، والطائرات. ويقال أنه أمر سهل، بيد أننا نعرف جميعا مدى صعوبة إقناع أطراف الصراع بإلقاء أسلحتهم.

وعندما لا يحدث ذلك، فإننا لا نقوم في العادة بمناشدة الحكومة فحسب، بل أيضا نناشد المعارضة المسلحة بأن تحترم حقوق الإنسان للسكان المدنيين وأن تتحاشى الأعمال التي يمكن أن تُصَنف فيما بعد بوصفها جرائم حرب، بما في ذلك القتل، والإعدام خارج الولاية القضائية والتعذيب. وتجري أيضا مناقشة فكرة إنشاء مناطق عازلة داخل الأراضي السورية. وهذا أمر ينطوي أيضا على بعض الجوانب المقبولة بوضوح، ولكنها أيضا تثير تساؤلات قانونية لم ينظر فيها في المجلس.

بينما تجري حاليا هذه المناقشة، يزداد عدد اللاجئين السوريين كل يوم. وفي ذلك الصدد، من الجدير بالثناء الجهود التي تبذلها بلدان من قبيل العراق والأردن ولبنان وتركيا لاستقبال هؤلاء الناس. كذلك يجب الاشادة أيضا بالإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للوفاء بالاحتياجات الفورية للناس المتضررين، وفوق ذلك كله الأشخاص المشردين داخليا؛ ويجب التشديد على تلك الجهود. إن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية يقومون بعمل جبار في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر، وكثيرا ما يصطدمون بعدم توفر الإرادة لدى السلطات ويواجهون الآن الافتقار إلى التمويل المقترن بزيادة ضحايا العنف ومعظمهم من النساء والأطفال.

لذلك، يتعين على الحكومة السورية أن تمكن سكانها من الحصول على المساعدة الإنسانية، بينما تعمل في الوقت نفسه على احترام قواعد القانون الإنساني الدولي.

ولا يمكن أن نسمح بأن يظل هؤلاء الناس غير قادرين على الوصول إلى الرعاية الطبية والمساعدة والمياه والغذاء في الوقت المناسب. ولهذا السبب أيضا، نناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لدعم السكان المتضررين.

وختاما، نعتقد أنه لا يزال بالإمكان منع اتساع نطاق العنف في سوريا. ونحن نرى أنه لا يمكننا السماح لأي طرف من الأطراف بارتكاب المزيد من أعمال العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان، ناهيك عن استمرار عن هذه الأفعال دون عقاب مع ازدياد حجمها ووحشيتها. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، من واجبنا تشجيع كشف الحقائق والشفافية والمسؤولية بالنسبة لجميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات. وفي المقام الأول، يجب أن نبذل أكبر جهود ممكنة لمنع ارتكاب مزيد من الفظائع. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر علنا كوفي عنان على خدمته المتفانية، ونرحب بالأخضر الإبراهيمي الذي نقدم دعمنا الكامل له.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر نائب الأمين العام يان الياسون ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس على إحاطتيهما الإعلاميتين، ونشكر أيضا فرنسا على عقد مناقشة اليوم. ونحن ممتنون أيضا لجميع الوزراء الذين انضموا إلينا بعد ظهر اليوم.

إن العدد الكبير من الأشخاص الذين شُردوا من ديارهم وأولئك الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة لدلالة على الخسائر الفادحة التي تُلحقها الأزمة المستمرة في سوريا بالسكان المدنيين. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة، بما فيها تركيا والأردن والعراق ولبنان، في توفير المساعدة الإنسانية والمأوى للمشردين. وباكستان التي استضافت ملايين اللاجئين الأفغان على مدى عقود، تدرك جيدا حجم المسؤولية التي تترتب على حالات كهذه. والحاجة إلى الدعم الصادق من قبل المجتمع الدولي واضحة.

لقد أوقد التقييم الأولي المشترك للاحتياجات الذي أجرته الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والحكومة السورية شعلة التفاؤل بأن الأمور بدأت تسير في الاتجاه الصحيح. غير أن التطورات اللاحقة بددت جميع هذه الآمال. ونحث جميع

أطراف الصراع على ضمان توفر الإغاثة الإنسانية، وخاصة لمن هم في حاجة ماسة إليها.

والأزمة الإنسانية الراهنة في سوريا لا يمكن معالجتها بمعزل عن محيطها. ويتعين النظر فيها بطريقة شاملة. فحل النزاعات عن طريق العنف يتعارض مع المثل العليا ذاتها التي تتبناها الأمم المتحدة. وينبغي حل الخلافات السياسية من خلال حوار شامل بمشاركة جميع الأطراف.

لقد عانى الشعب السوري بما فيه الكفاية. ويجب وضع حد فوري لإراقة الدماء في سوريا. ونحن ندين بشدة استخدام القوة من قبل جميع الاطراف في سوريا. فالشعب السوري بحاجة إلى مجال سياسي لاستعادة التوازن المجتمعي الضروري جدا لبناء السلام.

والمسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن الشعب السوري تقع على عاتق الحكومة السورية. وندعو الحكومة السورية إلى التأكد من حماية حقوق جميع مواطنيها بما يتفق مع التزاماتها الوطنية والدولية. وينبغي للمعارضة السورية أيضا أن تتخلى عن استخدام القوة.

ومن الضروري أن تهيئ الحكومة السورية والقوى الأخرى الظروف اللازمة للحوار والمصالحة الوطنيين. والحوار الشامل وبدء عملية سياسية هما السبيل الوحيد لكي تتمكن سوريا من رسم طريق نحو مستقبل مستقر وآمن ومزدهر. ولا بد من توقف الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للأسلحة من قبل أي طرف على الفور.

ومما يؤسف له أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لم تؤت ثمارها حتى الآن، فيما يستمر تصاعد العنف. وهناك حاجة إلى التفكير الإبداعي والخروج عن المواقف المعلنة. وما زلنا نرى أن خطة النقاط الست التي قدمها المبعوث الخاص المشترك المنتهية ولايته كوفي عنان توفر أفضل الحلول الممكنة لإنهاء الصراع بين الأشقاء في سوريا. ونكرر دعوتنا إلى المجلس لإرسال رسالة موحدة إلى جميع الأطراف للتوصل إلى حل سلمي للصراع في سوريا.

ونرحب بتعيين الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي. وهو بحاجة إلى دعمنا الكامل للانتهاء بنجاح من مهمته في وضع نهاية وديا لأعمال القتل والعنف في سوريا. ونحث جميع الأطراف، داخل سوريا وخارجها، على التعاون مع المبعوث الخاص المشترك لنجاح مهمته. وعمل المجتمع الدولي بصورة متحدة وبوضوح هو الأمل الوحيد لشعب سوريا. وهدفنا النهائي لا يزال إيجاد حل سياسي من صنع السوريين وتحت قيادة سورية دون تدخل خارجي.

ينبغي ألا تصرف الأزمة المستمرة في سوريا انتباه المجتمع الدولي عن القضية الفلسطينية التي لم تُحل والتي لا تزال في لب التوتر والصراع في منطقة الشرق الأوسط. وتدين باكستان المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأرض الفلسطينية والجهود المبذولة لتغيير الطابع العربي للأرض المقدسة. وباكستان تدعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء على الأرض الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على أننا مازلنا ملتزمين بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة في سوريا وسنستمر في دعم جهود المبعوث الخاص المشترك في هذا الصدد. ونرى أن إحياء الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية يمثل ضرورة آنية. وخطة النقاط الست والبيان الختامي لاجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا يوفران أساسا سليما لتحقيق هذه الغاية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل من أجل اتخاذهما منطلقا له بروح بناءة.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): تود البرتغال أن تشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة التي تأتي في وقتها تماما.

بينما تمر الشهور، يشاهد العالم عاجزا إطلاق العنان لقمع وحشي أشد ما تكون الوحشية ضد شعب لا يطلب سوى الاعتراف بأبسط حقوقه الأساسية واحترامها. ونظام دمشق يرد على هذه المطالب المشروعة بالقوة فحسب، حيث يقصف المدنيين بالأسلحة الثقيلة ويدمر أحياء بأكملها ويقتل ويجرح الآلاف ويجبر الآلاف غيرهم على الذهاب إلى المنفى.

لقد انتظرنا وقتا أطول من اللازم لوضع حد لهذا الوضع المروع وغير المقبول. لقد تقاعسنا طويلا عن القيام بواجبنا بوصفنا مجلس الأمن وسمحنا لفترة طويلة جدا باستمرار أسوأ الانتهاكات للحقوق الأساسية وكأن شيئا لا يحدث. ويحدوني أمل كبير أن تهز مناقشة اليوم الضمير الدولي هزة تشتد الحاجة إليها وأن تأتي في النهاية برغبة جديدة في العمل معا لوضع حد لهذه المأساة ولمعاناة شعب بأكمله.

لقد استمعنا إلى السيد إلياسون والسيد غوتيريس يتكلمان عن خطورة الحالة ومداها. وأود مخلصا أن أشكرهما على بيانيهما. واستمعنا أيضا إلى وزراء الأردن وتركيا والعراق ولبنان، وأنا أشكرهم على حضورهم هنا وعلى بياناتهم الهامة.

إننا نواجه في الواقع كارثة إنسانية حقيقية من المرجح، بخلاف أثرها المباشر على الشعب السوري، أن تزيد من زعزعة استقرار منطقة هشة أصلا. والأدهى من ذلك أن هذه الحالة تتدهور بصورة يومية مع تزايد العنف والقمع.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما قلت، فقد كان بالإمكان تجنب هذه المأساة الإنسانية لو أن الحكومة السورية لم ترد على التطلعات المشروعة للشعب السوري بالقوة الغاشمة المطلقة وباللجوء إلى استخدام الدبابات وطائرات الهليكوبتر والطائرات المقاتلة ضد المدنيين.

لنكن واضحين: هذه الإجراءات غير قانونية بموجب القانون الدولي وغير مقبولة بالمرة، مهما كانت الظروف. والأثر الإنساني لتزايد العنف الحكومي ضد عامة الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، شديد للغاية ويعرض مئات الآلاف للخطر. وكما سمعنا، فإن الأعداد صادمة تماما.

فقد اُقتلعت أسر بأكملها من ديارها. والآلاف محرمون من الخدمات الأساسية. والنساء والأطفال عرضة للخطر بوجه خاص. كما تضررت مجتمعات اللاجئين الكبيرة داخل سوريا بشكل خطير، سواء كانوا من الفلسطينيين أو العراقيين أو من جنسيات أخرى. وتشكل الحالة المأساوية ضغطا هائلا على المجتمعات المضيفة داخل سوريا وخارجها على حد سواء.

كما سمعنا أيضا، فقد استنفدت آليات الاستجابة وشبكات الدعم المحلية قدراتها و لم تعد قادرة على الاستجابة لهذه الاحتياجات العاجلة والضاغطة.

وفي البلدان المضيفة المجاورة، باتت موارد المساعدات الإنسانية على حافة النفاد.

وتشعر البرتغال بعميق الامتنان لحكومات وشعوب لبنان والعراق والأردن وتركيا لما أبدته من مشاعر الكرم والتضامن والإيثار في إيواء الفارين من الاضطهاد والقمع العنيف في سوريا.

ونشيد أيضا بما يجري على أرض الواقع من جهود بطولية تبذلها منظمات الإغاثة الإنسانية التي ما انفكت، على الرغم من العديد من القيود والمخاطر الأمنية، تعمل بجد على تقديم الإغاثة لعدد متزايد من الناس، هم في أشد الحاجة إليها.

من الواضح أن هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية داخل سوريا، وزيادة الدعم للبلدان المضيفة للاجئين السوريين.

يجب تلبية احتياجات كليهما على وجه السرعة، حتى يتسنى مساعدة جميع السوريين المحتاجين، سواء داخل سوريا أو خارج حدودها.

ونشير أيضا إلى الالتزامات الإنسانية التي تعهدت بها الحكومة السورية في إطار خطة النقاط الست، ونحث السلطات السورية على توفير قدر أكبر من إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية في البلد.

وأخيرا، نؤكد على الالتزامات التي تترتب على جميع الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي وندعو جميع الأطراف إلى احترام المدنيين وبذل قصارى جهدها لضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المحتاجين إليها.

على مدى أكثر من ١٨ شهرا حتى الآن، ظلت الحكومة السورية تسعى لسحق المعارضة من خلال القمع الوحشي والانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وقد مارست، وما برحت تمارس، القتل والتشويه والتعذيب.

تدين البرتغال بشدة كل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي لا يمكن التسامح فيها على الإطلاق، بغض النظر عن مرتكبيها.

لا بد من محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات وسوف يحدث ذلك.

ونأسف لأن الحكومة السورية قد أضاعت جميع فرص التسوية السياسية للوضع الحالي.

كان ذلك هو الحال بصفة خاصة عندما رفضت الانخراط مع المبعوث الخاص المشترك للامم المتحدة كوفي عنان في جهوده لوضع حد للعنف وفتح الطريق للانتقال السلمي الذي تصبو إليه غالبية الشعب السوري.

بدلا من ذلك، فضلت الحكومة السورية أن تتجاهل تجاهلاً صارخاً التزاماتها بموجب خطة النقاط الست، وأن تنتهك بشكل ثابت ومنهجي القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وأن تكثف عملياتها العسكرية ضد المناطق المأهولة بالسكان، مما فاقم الأزمة الإنسانية أكثر من ذلك.

لقد أدخل ذلك الخيار الإجرامي البلد في دوامة من العنف المدمر، ودفع به إلى حرب أهلية كاملة، ما هدد سلامة سوريا نفسها، كما زعزع استقرار جيرانها وهدد السلم والأمن الإقليميين.

وهناك جانب آخر مثير للقلق للغاية هو المخاطر التي تشكلها المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية داخل سوريا.

ليس الأمر أن استخدام هذه الأسلحة محظور بموجب القانون الدولي فحسب، بل أن السلطات السورية هي المسؤولة عن ضمان تخزينها تخزيناً آمناً.

ولا يمكن أن تؤدي زيادة تسليح الصراع إلا إلى معاناة بشرية إضافية، والتسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية أكثر مما هي عليه.

ما مِن بديل للحل السياسي على أساس خطة النقاط الست والانتقال السياسي بقيادة سورية، على النحو المنصوص عليه في البيان الختامي الذي أصدره فريق العمل في ٣٠ حزيران/يونيه.

حتى في هذا الوقت المتأخر، نناشد الحكومة السورية الانخراط بجدية في هذا الحل السياسي.

وفي ذلك السياق، نرحب بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ونود أن نؤكد له دعمنا الكامل.

ستعتمد فرص نجاحه إلى حد كبير في الواقع على ما يتلقاه من دعم من المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

من الأهمية بمكان أن تنظر جميع الأطراف وأصحاب المصلحة إلى تعيينه باعتباره فرصة لإنهاء العنف والانخراط بجدية في انتقال سياسي شامل يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

لقد حان الوقت لأن يرتقي مجلس الأمن أخيرا إلى مستوى مسؤولياته، وأن يتعلم من دروس الماضي وأن يقف على الجانب الصحيح من التاريخ.

ولكي يكون المجلس فعالاً وذا مصداقية، عليه أن يمارس ضغطاً موحداً ومتواصلاً وفعالاً على جميع الأطراف، وعلى السلطات السورية على وجه الخصوص، في ضوء مسؤولياتها الأساسية بموجب خطة النقاط الست.

وستواصل البرتغال الانخراط مع جميع أعضاء المجلس، وجامعة الدول العربية ومجموعة أصدقاء سورية بهدف وضع حد لجميع أشكال العنف وضمان الانتقال السياسي الذي من شأنه أن يعزز الاستقرار والسلام في سوريا والمنطقة.

وأخيرا، بالنيابة عن البرتغال، أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص كوفي عنان على جهوده الدؤوبة لتعزيز التوصل إلى حل سلمي للأزمة في سوريا.

فخدماته للشعب السوري ولقضية السلام تستحق جزيل الثناء.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر فرنسا على مبادرتها إلى عقد هذه الجلسة، وأرحب بوزير الخارجية لوران فابيوس، الذي يترأس الجلسة.

وأتوجه أيضاً بالشكر إلى نائب الأمين العام يان إلياسون ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

كما استمعت باهتمام بالغ إلى البيانات التي أدلى بها وزيرا خارجية الأردن وتركيا، ووزير الشؤون الاجتماعية في لبنان ونائب وزير خارجية العراق.

إن التوترات المستمرة التي تعم سوريا لم تتسبب فحسب في خسائر بشرية فادحة بل نجمت عنها أيضا أضرار بالغة في البنية التحتية وفي حياة الناس في سوريا.

فقد نجم عن الاضمحلال الخطير للاقتصاد نقصٌ في الغذاء وفي مياه الشرب، والخدمات الطبية والسكن.

وما انفك عدد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين يتزايد.

وهناك حوالي ٢,٥ مليون شخص في حاجة ماسة للإغاثة الإنسانية.

وتأوي البلدان المجاورة، مثل العراق والأردن ولبنان وتركيا، عدداً كبيراً من اللاجئين، ونتيجة لذلك تواجه ضغوطاً اقتصادية واجتماعية متصاعدة.

ويساور الصين قلق عميق إزاء الحالة المضطربة في سوريا.

ونأمل أن تواصل الحكومة السورية تعاونها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ونقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من

وكالات الإغاثة الإنسانية، لقيامها بعملها، داخل سوريا وخارجها، في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

كما نقدر المساهمة المهمة التي يقدمها جيران سوريا في إعادة توطين اللاجئين على النحو اللائق.

لطالما دعمت الحكومة الصينية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الحالات الإنسانية على أرض الواقع.

وقدمنا المساعدة الإنسانية الطارئة للشعب السوري ونحن على استعداد لتوفير المزيد من الإمدادات الطارئة إلى البلدان المعنية على المدى القريب من أجل تحسين الوضع الإنساني للاجئين السوريين على أراضيها.

وبشأن التدابير الطارئة التي يتعين أن يتخذها لمجتمع الدولي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سوريا، أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب أن تسترشد الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سوريا بمبادئ العمل الإنساني، وهي الحياد والتراهة واحترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدها وسلامة أراضيها.

ويجب تفادي تسييس المسائل الإنسانية.

وينبغي عدم إضفاء أي طابع عسكري على جهود الإغاثة الإنسانية.

ينبغي أن نتجنب وأن نعارض أي عمل من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا أو التدخل العسكري تحت ذريعة العمل الإنساني.

ولا يمكن لجهودنا أن تؤتي أكلها إلا بنيل ثقة الشعب السوري ودعمه.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية الدولية من أجل سوريا.

وتدعو الصين جميع الأطراف في سوريا إلى احترام القانون الدولي ذي الصلة والحفاظ على التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الإغاثة الإنسانية، وذلك لضمان إيصال الإمدادات وتوزيعها في الوقت المناسب.

ونظرا للعجز المالي الكبير في الإغاثة الإنسانية الدولية لسوريا، تدعو الصين الدول المعنية إلى الوفاء بكامل تعهدات مساعداها في الوقت المناسب.

ثالثا، يجب معالجة الحالة الإنسانية في سوريا بالتركيز على التعامل مع الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء.

لقد تسبب فشل جميع الأطراف في سوريا على الوفاء بالتزاماهم بوقف إطلاق النار ووقف أعمال العنف في أن يزداد الوضع سوءا.

ولم تنفذ خطة النقاط الست للسيد كوفي عنان ولا بيان جنيف الصادر عن فريق العمل، على الرغم من أهما يجسدان إجماع المجتمع الدولي.

إن الأولوية القصوى الآن هي وقف كل أشكال الإرهاب والعنف في سوريا في أقرب وقت ممكن. لن يؤدي أي تشجيع على إطالة أمد العمل العسكري المستمر أو التواطؤ معه إلا إلى المزيد من إراقة الدماء وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين وتدهور الأزمة الإنسانية في سوريا. إن المخرج الوحيد هو الوقف الفوري لإطلاق النار وإهاء العنف، ثم عملية سياسية انتقالية يقودها الشعب السوري نفسه.

إن موقف الصين بشأن المسألة السورية متسق ومسؤول. نحن نؤيد تسوية سياسية للمسألة وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ينبغي أن يستمر تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات

الصلة وخطة السيد عنان ذات النقاط الست والبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522، المرفق). ينبغي حل المسألة السورية عن طريق عملية سياسية يقودها الشعب السوري.

تعارض الصين أي حل يفرض من الخارج يهدف إلى تغيير النظام بالقوة. ونرحب بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي كمبعوث خاص مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معني بسوريا، وكعهدنا دائما، سوف نقدم له الدعم ونتعاون معه في مساعيه الحميدة السياسية.

ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في الجهود المشتركة والمتواصلة الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية وعادلة ومناسبة للمسألة السورية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالفرنسية): أغتنم هذه الفرصة لأبدأ بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن.

(تكلم بالعربية)

خطة النقاط الست ولدت ميتة. المراقبون، العرب ثم الأمميون، شهود زور، لا للحل السياسي السلمي، لا للحوار الوطني، لا حل إلا بتسليح المعارضة، لا بد من التدخل العسكري الخارجي وإسقاط النظام، يجب إنشاء ممرات آمنة ومناطق عازلة وحكومات مؤقتة، لا رجعة عن القتال ضد سلطة الدولة السورية وإسقاط مؤسساتها، الرئيس السوري فقد شرعيته وعليه أن يتنحى. هذه كلها اقتباسات من تصريحات رسمية نسبت إلى مسؤولين في دول، بعضها ممثل في هذا المجلس وبعضها من منطقتنا.

إذا كانت هذه العبارات تشكل جوهر وتوجهات بعض الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تدعم المجموعات المسلحة ومن يمثلها خارج سوريا، فكيف يمكن وقف العنف وحل الأزمة في سوريا سلميا؟ ثم، ألم يحن الأوان بعد كي نأخذ جميعنا العبرة من الكوارث والمصائب والويلات التي نجمت عن سياسات التدخل الخارجي لبعض القوى الدولية النافذة، في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؟

إزاء تلك السلبية، تجاوبت الحكومة السورية مع المطالب الشعبية المحقة، وتعاملت بانفتاح وايجابية مع كل المبادرات الهادفة إلى حل الأزمة سلميا وسياسيا، بما في ذلك تطبيق خطة النقاط الست التي قدمت لها سوريا كل الدعم، وتعاونت في إطارها مع بعثة المراقبين ووفرت كل التسهيلات اللازمة لعملها، ضمن حدود الاتفاقات التي وقعت مع الأمم المتحدة والسيد كوفي عنان وضمن حدود السيادة والاستقلال الوطني.

ثم رحبت سوريا بالبيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل في جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفقا للبيان الرسمي الصادر في حينه عن وزارة الخارجية السورية، ووافق بلدي، سوريا، على تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي، كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة. واغتنم فرصة تواجده بيننا اليوم لأوجه إليه التحية.

لكن المستغرب هنا أن بعض الدول التي كانت جزءا من التوافق على بيان جنيف سارعت إلى وئد هذا البيان حيا بعد صدوره بساعات، وذلك عبر خلق مسارات موازية غير توافقية هدفها إجهاض أي جهد أو تحرك لحل الأزمة في سوريا سلميا، بما في ذلك تعطيل الحوار الوطني بقيادة سورية، وتسويق فكرة حتمية التدخل العسكري تحت ذرائع إنسانية واهية، بما يؤكد حكما وجود هوس هستيري لدى ساسة تلك الدول لاستهداف سوريا الوطن، سوريا الدولة والشعب.

إن القراءة الخاطئة وغير الموضوعية لدى البعض والإصرار على سياسة الإملاءات والتدخل السافر في الشؤون الداخلية السورية لدى البعض الآخر، وكذلك عدم تعاون بعض الدول مع خطة النقاط الست قد أدى للأسف إلى استقالة السيد كوفي عنان وإلى عدم التمديد لبعثة المراقبين في سوريا. وكم نتمنى اليوم أن تصدق النوايا عندما يتحدث البعض عن التعامل مع الجانب الإنساني للأزمة.

أقول هذا لأن هناك انطباعا لدينا في سوريا بأن البعض يريد مساعدة الشعب السوري ولكن بشرط، وهو أن تستمر هذه المساعدة حتى آخر سوري في سوريا.

من الواضح تماما أن بعض الدول، للأسف، لا يرى موضوع المساعدات الإنسانية إلا من منظور أجنداته السياسية التدخلية، ولا يستطيع أن يفهم نبل هذا الموضوع إلا في إطار توظيف هذه المساعدات الإنسانية في خدمة أهدافه التدخلية في شؤون الدول الأخرى، ومن بينها سوريا. ولو كانت هذه الجلسة مخصصة، صدقا، لبحث سبل تأمين المساعدة الإنسانية للشعب السوري، فلماذا يصر البعض على الترويج للعمل خارج إطار الأمم المتحدة، في مخالفة واضحة لنصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؟

ثم إنه من غير المفهوم حقا أن تشارك بعض الدول أيضا في تقديم المساعدة الإنسانية ولو بمبالغ رمزية وشروط مسبقة عبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي ذات الوقت تفرض تلك الدول إياها عقوبات اقتصادية جائرة تركت تداعيات إنسانية خطيرة على مجمل حياة الشعب السوري مست لقمة عيشه ورفاهه وحرمته حتى الدواء والمعدات الطبية. وكيف يمكن فهم قيام بعض الدول التي دفعت باتجاه تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية وفي منظمة التعاون الإسلامي بذريعة التعاطف مع الشعب السوري؟ كيف يمكن فهم قيام تلك الدول بالحديث عن تقديم المساعدات الإنسانية إلى سوريا، والتباكي على الوضع الإنساني للشعب السوري، في الوقت الذي لم تساهم فيه تلك الدول إياها، العربية والإسلامية، في تقديم أي مساهمات لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي وقعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الحكومة السورية؟ علما بأن ضعف التمويل يشكل العقبة الأساسية التي تواجه تنفيذ تلك الخطة.

أود، أن أستذكر هنا حكمة صينية معروفة تقول ''تبدأ الحكمة بتسمية الأمور بأسمائها''. ومن هنا، فإننا نؤكد أن الطريقة المثلى، إن صدقت النوايا، لمساعدة الشعب السوري إنما تكمن، أولا وقبل كل شئ، في معالجة الأسباب التي أدت إلى معاناته، إذ أن استمرار الجماعات المسلحة المدعومة خارجيا في تدمير مختلف سبل العيش من بنى تحتية ومرافق صحية وتعليمية وخدمية وطرق مواصلات ومصادر الطاقة ووسائل إيصالها ودور عبادة ومتاحف ونشر العنف وإباحة القتل الحلال وترويع الآمنين، هي كلها أمور تقف بشكل مباشر وراء هذه المعاناة التي استفحلت عندما حاولت الجماعات المسلحة السيطرة عسكريا على أحياء آهلة بالسكان في بعض المدن الرئيسية متخذة المدنيين دروعا بشرية. وأنصحكم في هذا المجال بقراءة المقال الذي كتبه الصحفي البريطاني روبرت فيسك في جريدة الاندبندنت حول ما رآه وما شاهده في حلب. وهو مقال يؤكد ما نقوله في بياننا اليوم.

هذا التوصيف يتفق تماما مع أقر به كبار مسؤولي الأمم المتحدة أنفسهم، ومن بينهم الجنرال مود وغيره. ومثال على ذلك ما أسمته تلك الجماعات المسلحة، تارة باسم معركة حمص وطورا باسم معركة دمشق الكبرى وآنا باسم معركة حلب، وكأنها كلها معارك تجري خارج سوريا أو أنها معارك تجري بين سوريا ودول أخرى. وكأن أحدا في هذه القاعة لا يعرف أن حلب وحمص ودمشق هي مدن في سوريا.

وسؤالنا لكم جميعا هنا، هل هناك أي دولة في العالم ترضى بأن يسيطر المسلحون والإرهابيون والمرتزقة المدعومون من الخارج على أحياء من مدنها؟ وهل من الممكن أن تتخلى أي حكومة من حكوماتكم عن واجبها في حماية مواطنيها، وتركهم تحت رحمة الإرهاب والتطرف والعنف؟ لكي نقرن ما نقول بالوقائع، هذا جدول يتضمن ١٠٧ أسماء لإرهابيين أجانب عرب وغير عرب قتلوا في حلب على يد قوات الجيش وحفظ النظام. وهذا الجدول أسماء وهويات وجنسيات، وهو متاح في البعثة لكل من يريد، وسنطلب تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة. تونسيون وليبيون وسعوديون وفلسطينيون وأردنيون ومصريون، الخ. هؤلاء ليسوا مدنين سوريين.

لقد استقبلت سوريا ملايين اللاجئين، على مر العقود الماضية، بسبب أعمال عدائية لا علاقة لسوريا بها. والسيد غوتيريس، الحاضر بيننا اليوم، يعرف تماما معنى ما نقول لأنه كان، وما يزال، شاهد عيان على مدى ضيافة سوريا لملايين اللاجئين، عربا وغير عرب، ممن احتضنهم بلدي، مجانا ودون أن يروج أو يسوق مأساهم في أي محفل دولي.

إن بلدي لم ينصب لملايين اللاجئين الذين قصدوه خياما في مخيمات على الحدود وفي الصحراء، بهدف استغلالهم والتلاعب بهم، بآلامهم وأمالهم، بل قام بواجبه تجاههم وتقاسم معهم موارده المحدودة وعاملهم كما يعامل السوريين أنفسهم، وذلك انطلاقا من روابط الأخوة ومن مسؤوليته الإنسانية والتزاماته الدولية.

واليوم، يشعر السوريون بالألم والحسرة عند رؤيتهم لبعض من إخوانهم يرغمون على الإقامة في خيام على الحدود في ظروف مذرية للغاية، حيث يتم ترهيبهم زيفا من العودة إلى وطنهم والإساءة إلى كرامتهم عبر تحويلهم إلى لاجئين سجناء في مخيمات أقل ما توصف به أنها معسكرات اعتقال.

إن حكومتي، من على هذا المنبر، تطلب من الدول التي استقبلت لاجئين سوريين أن تسمح لمن يريد العودة بالعودة وألا تقفل المخيمات أمام حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم الأم، سوريا. نقول هذا، ونشكر في نفس الوقت، من يمد يد المساعدة الإنسانية لأولئك اللاجئين بدون أجندة سياسية. هذا ناهيك، عن تحويل بعض هذه المخيمات إلى مراكز عسكرية يتم تجميع الإرهابيين فيها وتدريبهم تمهيدا لإرسالهم إلى سوريا لاحقا لارتكاب جرائمهم البشعة، كما حدث ويحدث اليوم في حلب.

إن ما يخطط الآن لسوريا، في بعض العواصم، شئ وما يريده الشعب السوري من إصلاح حقيقي وانتقال إلى حياة أفضل هو شئ آخر تماما. إذ لم تعد التحديات تتعلق بتحقيق مطالب إصلاحية مشروعة ومحقة فقط، بل إن التحدي الأكبر يتمثل الآن في حماية سوريا الدولة ومواجهة أجندات التطرف والإرهاب التي ترنو إلى إعادة سوريا، بلدي، بتاريخها الحضاري المتسامح إلى عصر الجاهلية ومحاكم التفتيش. نحن لا نريد، في سوريا، أن نقيم ديمقراطية طائفية، سوريا كانت وستبقى دولة لكل السوريين، بدون استثناء، لجميع مكوناتها. سوريا حضارة قبل أن تكون دولة.

لقد استمعنا بكل اهتمام إلى تصريح السيد وزير خارجية فرنسا في ٢٩ تموز/يوليه الماضي عندما قال: ”بحسب معلوماتنا، هناك أسلحة تُسلم من قبل قطر والسعودية ودول أخرى إلى المجموعات المسلحة في سوريا“.

بناء على ذلك، نحن نتوقع من فرنسا، التي بحوزتها تلك المعلومات حول تهريب الأسلحة إلى سوريا، أن تتخذ الإجراءات المناسبة المنوطة بها بحكم مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن وكرئيس حالي للمجلس من أجل ضمان الاحترام الصارم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وروح ونص قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢)

و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). طالما أن الجميع يعرف أن التغاضي عن تهريب هذه الأسلحة إلى المسلحين في سوريا يضرب بعرض الحائط كل هذه الأحكام.

لقد ذكرت كبريات الصحف التركية والعالمية الدور الذي تقوم به الحكومة التركية وليس الشعب التركي، الشقيق والمجاور والذي تربطنا به كل أواصر الجغرافيا والتاريخ، في سفك الدماء السورية. لماذا نقول ذلك؟ لقد عزا السيد كوفي عنان أسباب فشله إلى ثلاثة أسباب رئيسية، كان أحدها هو عدم تعاون الأطراف والدول التي لها تأثير على المجموعات المسلحة لوقف العنف. وطبعا، جميعنا نعرف أن الجارة تركيا لو اكتفت باستقبال اللاجئين السوريين على أراضيها، لكنا لها ممنونين. ولكن أن تستضيف الدولة التركية على أراضيها قيادات جماعات مسلحة تقوم بأعمال إجرامية وإرهابية عبر الحدود المشتركة مع بلادي، سوريا، وتسمح لهذه المجموعات بإقامة معسكرات تدريب عسكرية للتيارات السلفية والوهابية والأصولية والجاهلية القادمة من ما قبل التاريخ، فعندئذ تصبح الحكومة التركية – وليس الشعب التركي مرة ثانية – شريكا رئيسيا في سفك الدماء السورية. كنت أتمنى أن أقول هذا الكلام للسيد وزير خارجية تركيا، وليس لأخي وصديقي سعادة السفير الذي أعرف مدى استقامته المهنية والأخلاقية.

أما بالنسبة لتهريب السلاح عبر لبنان، فهو تهريب يجري من قبل أطراف سياسية في لبنان، وليس لبنان الرسمي. جاء دور لبنان، هكذا يقول السيد الرئيس. عندما تصادر الحكومة اللبنانية سفينة أسلحة قادمة من ليبيا لها اسم يدعى ”لطف الله“ ولكنها في الحقيقة غضب الله. عندما تصادر السلطات اللبنانية الأمنية سفينة قادمة من ليبيا مليئة بالأسلحة، معدة للإرسال إلى سوريا، فهذه مسألة لا تليق بالعلاقات الأخوية والأواصر القائمة بين البلدين. ولعلمكم أيها السادة، فقد تلا تلك السفينة سبع سفن أخرى محملة بالأسلحة أيضا ومعدة للجماعات الإرهابية في سوريا.

لقد اشتكى السيد الوزير من وجود ٢٠ ألف سوري في لبنان، لكننا في يوم من الأيام استقبلنا نصف سكان لبنان ضيوفا في سوريا بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦ ولم نأت حينها إلى مجلس الأمن لنطلب أي مساعدة، بل فتحنا بيوتنا كشعب وكدولة لإخواننا اللبنانيين.

إن إغلاق سفارات بعض الدول في دمشق قد حجب الرؤية عن عواصمها فانقطعت سبل التحليل الصائب لما يجري. ولذلك، أنا لا ألوم ما قاله السيد الوزير المغربي لأنني لا أريد أن أفتح جروح البعض. أنا أدعو الوزير المغربي إلى تصحيح علاقات المغرب مع الدول المجاورة له وتلبية مطالب الإصلاح لدى الشعب المغربي وفي مقدمتها إلغاء الطقوس الملكية التي عفا عليها الزمان والتي تقضي من كل مغربي أن يركع أمام الملك ويقبل أيديه. ثم ماذا عن قضية الصحراء الغربية، هل تريدون أن نفتحها للحديث؟ هناك أيضا شعب في الصحراء يطالب بحقوقه.

(تكلم بالفرنسية)

في بداية حياتي المهنية، وتحديدا خلال الولاية الأولى للسيد فرانسوا ميتران ومدتها سبع سنوات، قضيت فترة جميلة من حياتي بوصفي دبلوماسيا شابا في السفارة السورية في فرنسا. وأنا احتفظ بذكريات رائعة لإقامتي بين الفرنسيين وفي المؤسسات الأكاديمية والثقافية والتعليمية الفرنسية والباريسية على وجه التحديد. في ذلك الوقت، تعرفت على قيم الاستقلال الوطني وتبني موقف متصلب في مواجهة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأي بلد. ومن الواضح أيضا أنني كنت على دراية بالرسائل الكونية الرئيسية لجان جاك روسو ومونتسكيو وفولتير وغيرهم.

ومن بين المبادئ الجميلة للقانون الدولي التي تعلمتها خلال دراستي الجامعية العليا في باريس، أذكر اليوم على وجه الخصوص مبدأ أعتز به بشدة، ألا وهو، مبدأ احترام الرموز السيادية العليا في كل دولة: رئيس البلد. لذلك، سأمتنع عن توجيه أدنى انتقاد لفرنسا وممثليها الكبار.

أما بعد، وحيث وجه الوزير كلامه لي مباشرة بصفتي ممثلا لبلدي، فإنني أود أن أعرب، باسم شعبي وحكومتي،

عن قلقنا البالغ إزاء السحابة الجديدة التي تخيم على علاقاتنا المضطربة وذكرياتنا التي ترجع إلى حقبة الاحتلال. وقد سعينا جاهدين منذ عام ١٩٤٦ إلى محو تلك الذكريات.

(تكلم بالعربية)

في الختام، أود أن أنتقل إلى زميلي، سفير ألمانيا، الذي دعا إلى بناء سوريا المستقبل لكل السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم، هكذا قال. ثم قال أنه لا مستقبل للأسد في سوريا الجديدة. وأنا هنا أسأله، من خولك أن تتحدث باسم الشعب السوري؟ ثانيا، أليس ذلك خروجا عن التقاليد الدبلوماسية في هذا المحفل المهم؟ ثالثا، إذا كان سعادة سفير ألمانيا حريصا على بناء سوريا المستقبل لكل السوريين، فلماذا نشرت صحيفة داي فيلت الألمانية مقالا قبل يومين جاء فيه،

> ”أن الحكومة الألمانية تقوم حاليا بإعداد مخطط في أروقة البرلمان الألماني (البوندستاغ) لترتيب استقبال مسيحيين سوريين“. لترتيب استقبال مواطنين سوريين مسيحيين، لماذا مسيحيين فقط؟ ولماذا نريد تفكيك بنية هذا المجتمع السوري، المتسامح الجميل الذي تحدثتم عنه كلكم؟ أترك هذا السؤال لعناية الجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) : حيث أن ممثل سوريا أشار إلى الانتداب الفرنسي في سوريا باسم عصبة الأمم. أود أن أذكِّر بأن جد الرئيس الأسد كان ضمن الوفد الذي طلب، في عام ١٩٣٦، ألا تمنح فرنسا سوريا الاستقلال. يمكننا تقديم نص الالتماس الذي وُقع في تلك المناسبة. لن أضيف المزيد بشأن هذه النقطة، لكن حيث أنه أشار إلى كتاب فرنسيين، فإنني أشير عليه بأن يتأمل فيما كتبه تاليران، الذي قال ”المبالغ فيه لا قيمة له“. ما قاله ممثل سوريا مبالغ فيه حقا.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. لم نكن نعتزم أخذ الكلمة مرة أخرى، لكننا مضطرون إلى ذلك.

لقد استمعت إلى زميلي، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية. أعتقد أنه جرت محاولة لإعادة عرض حقائق بشأن موقفنا في ما يتعلق بسوريا. وفي هذا الصدد، فإن الأزمة في سوريا، التي تشكل، بالنسبة لنا، تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والعالميين لا تحتاج إلى وصف أكبر. إنها تحدث على مرأى منا.

وإذ أننا بلد جار لسوريا ولا نشترك معها في حدود طويلة فحسب، بل وفي تاريخ طويل وأواصر ثقافية وثيقة، فقد كنا دائما مؤيدين لأمن سوريا واستقرارها وازدهارها. إن سلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية مقدسة بالنسبة لنا جميعا. ما المصلحة الكامنة التي يمكن أن تكون أكثر صلة وأهمية بالنسبة لتركيا من إنهاء الأزمة في سوريا دون مزيد من التأخير؟ سنواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري، الذي يجب أن يكون سيد مستقبله. لن نتخلى عنه مطلقا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد فاعور (لبنان): في البداية، هذه الجلسة مكرسة لمسألة النازحين السوريين وليس لإثارة الجدل السياسي، هذا بشكل عام. أما بشكل خاص، فكما قلت، تلتزم الحكومة اللبنانية بالنأي بالنفس في هذا الأمر ولا تريد أن تدخل في جدال مع أحد. ولكن جرى ذكر بعض القضايا التي لا بد التعليق عليها. أولا، تهريب السلاح في لبنان من قبل أطراف سياسيين وليس من قبل لبنان الرسمي، الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية تبذل كل الجهد الممكن من أجل منع تهريب السلاح من لبنان، لأن لبنان ببساطة لا يريد أن يتورط في الحدث السوري. والشئ بالشئ يذكر، أذكر بالمطلب المزمن والتاريخي الذي طالما طالب به لبنان بترسيم الحدود وضبط الحدود بين ولبنان وسوريا، والذي لم يتم الالتزام به أو لم يتم الأخذ به، بل تم رفضه بشكل كامل في أوقات ماضية.

مسألة السفينة لطف الله ٢، أود أن أذكر أيضا بأن الأجهزة الأمنية اللبنانية والقضاء اللبناني هم من أوقف هذه السفينة ومن وضع يده على هذه القضية وهي تتابع أمام القضاء اللبناني، وهناك موقفون في هذا الأمر، وبالتالي لا

شائبة تشوب عمل القضاء اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية. تم الحديث عن سبع سفن أخرى، هل هي سفن خيالية أو فعلية، قناعتي أنها سفن خيالية وإلا كيف أنه ليس هناك من سمع بهذه السفن على الإطلاق. المسألة الأخيرة، هي مسألة أننا نشتكي من وجود النازحين السوريين في لبنان، أعتقد أن كلامي كان واضحا ولا يحمل التباسا إلا لمن يريد إثارة الالتباس أو من يريد أن يثير تحريفا ما. نحن لا نشتكي من وجود الأخوة السوريين في لبنان، ونحن قلنا أن الشعب السوري، وأكرر الشعب السوري، استقبل الشعب اللبناني في العام ٢٠٠٦ وفي غيره من المحن اللبنانية، وهذا محل تقدير كل أبناء لبنان. وهذه فرصة، نتمنى لو لم تتح، لكي نرد جزءا من الجميل تجاه الشعب السوري، وفي كل كلامي لم يكن هناك من شكوى، ونحن لم نأت إلى هذه الجلسة لكي نطلب معونات أو لكي نثير قضية، نحن دعينا إلى الجلسة وشاركنا فيها على هذا الأساس.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): عندما أخذ وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بلدي الكلمة في المجلس، أعرب عن بعض قناعات المغرب وعن التزامنا في ما يتعلق بكامل الشعب السوري. وقبل قليل، قرر ممثل سوريا أن يهاجم صراحة جميع أعضاء المجلس تقريبا. أفهم محنته. إنه غير قادر على الارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي في ما يتعلق بالحل السياسي ووقف العنف واحترام حقوق الإنسان. ويبدو أنه قد اختار الاعتقاد بأن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع.

تجرأ على الحديث عن المغرب ردا على ما قاله الوزير. تجرأ ممثل سوريا بالحديث عن الإصلاحات في المغرب والبروتوكول الملكي. عندما تكلم الوزير، فإنه تكلم بالنيابة عن ٣٢ مليون مغربي.

لقد أعرب عن معتقدات أبناء الشعب المغربي، الذين على مر التاريخ لم يتوانوا في الوقوف إلى جانب الشعوب العربية، بدءاً بالشعب السوري. لقد سالت دماء القوات المسلحة الملكية المغربية دفاعا عن السلامة الإقليمية لسوريا. ولكننا قمنا بذلك طوعا، و لم نتوقع شكرا أو عرفانا.

إن الملكية المغربية ملكية متوارثة وتتكيف وتتطور وتصلح نفسها ولهذا السبب تميّزت المغرب في الربيع العربي بالسير على درب سلمي وتطلعي نحو التغيير حيث يملك بلدنا الآن أحد أكثر الدساتير تقدمية، مما أسفر عن إجراء إصلاحات جذرية تدعمها الغالبية العظمى من المغاربة. ولذلك يمكنني أن أؤكد للممثل السوري أن ٣٢ مليون مواطن مغربي يفخرون ليس بعمل جلالة الملك فحسب بل أيضا بالملكية نفسها وما تجلبه معها. وعندما يعربون عن احترامهم لمؤسسة الملكية يقومون بذلك طوعا و لا يحتاجون إلى الحصول على الموافقة من أي أحد ولا سيما الممثل السوري.

وفيما يتعلق بتناولة مسألة الصحراء أذكره بكل بساطة أننا نجتمع هنا لمناقشة سوريا في سياق الحالة في الشرق الأوسط. وإذا كان يريد مناقشة مسألة الصحراء فيمكننا أن نتكلم بشأن ذلك في الوقت المناسب.

آخر ما أود أن أقوله هو أن كلمات الممثل السوري جعلتني أفكر في شيء من المؤكد سيفهمه – بيت من أبلغ بيوت الشعر العربي للمتنبي:

(تكلم بالعربية)

وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ فهي الشهادة لي بأني كاملُ

الرئيس (تكلم بالفرنسية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.